ECSS
الاستراتيجية التركية في آسيا
التمدد المزدوج
بين القوتين الصلبة والناعمة
www.ecsstudies.com

د.خالد عكاشة
المدير العام

د.محمد مجاهد الزيات
المستشار الأكاديمي

إشراف ومراجعة
د.دلال محمود

تحرير
جلال نصار - أحمد عليه

المشاركون
جلال نصار - أحمد عليه
حسين عبد الراضي
محمود قاسم
مها علام
نوران عوضين
محمد فوزي
محمد حسن
محمد منصور

الاخراج الفنى
عبد المنعم أبو طالب

ملفات خاصة
يناير ٢٠٢١

الاستراتيجية التركية في آسيا

التمدد المزدوج.. بين القوتين الصلبة والناعمة

100 شارع الميرغني - مصر الجديدة - القاهرة
+20226905863 | +20226905862 |+20226905861
www.ecsstudies.com
/ecsstudies

الفهرس

06 القوة الناعمة التركية تغزو دول آسيا الإسلامية بـ «قيامة أرطغرل»

جلال نصار

12 أنقرة وحدود توظيف القومية للتمدد في آسيا الصغرى والقوقاز

حسين عبد الرازقي
محمود قاسم

19 الاختراق العثماني الناعم: هل تنجح تركيا في التغلغل داخل المجتمع الإندونيسي؟

مها علام

26 العلاقات التركية الماليزية: واقع التقارب ودوافع التباعد

نوران عوطين

34
باكستان وحلم استعادة الإمبراطورية التركية
محمد فوزي

40
سباقات محمومة :فائض الصراع على الارث الإمبراطوري الروسي - التركي في القوقاز وآسيا الوسطى
أحمد عليبه

44
العلاقات العسكرية لتركيا في جنوب شرق آسيا: توقعات بتعاون متزايد ومتنوع
محمد حسن
محمد منصور

50
ما بين الضرورة والعزلة... العلاقات العسكرية بين إسلام آباد وأنقرة
محمد منصور

الافتتاحية

يولي المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية اهتمامًا كبيرًا بالشؤون التركية والمشروع السياسي للرئيس التركي أردوغان، سواء على المستوى الداخلي أو الإقليمي أو الدولي. وترى مجموعة الدراسات التركية أن هذا المشروع يمس بصورة مباشرة بعض عناصر الأمن القومي العربي والأمن القومي المصري على عدة مستويات؛ الأمر الذي يفرض مزيدًا من الاهتمام والمتابعة والتحليل والتفسير لأبعاد ومسارات الحركة التركية.

ومن هذا المنطلق يتم تقديم هذا الإصدار لرصد وتحليل السياسة التركية في آسيا، ارتباطًا برؤية المركز أن الدائرة الآسيوية إحدى دوائر اهتمام السياسة التركية، ويشمل هذا العدد دراسات موجزة حول توظيف أدوات القوة التركية الصلبة والناعمة تجاه بعض الدول الآسيوية ذات الصلة بالمشروع التركي بشقيه الإسلامي والاستراتيجي. ولهذا ينقسم الإصدار نحو محورين، الأول: يستعرض توظيف تركيا للقوة الناعمة اعتمادًا على كل من القومية التركية والمشروع الإسلامي التركي، أما المحور الثاني: فيبرز كيفية توظيف الأداة العسكرية التركية من خلال التعاون العسكري بالأساس داخل آسيا. ويتم معالجة هذين المحورين من خلال دراسة السياسة التركية تجاه بعض الدول الإسلامية (منطقة القوقاز، وإندونيسيا، وماليزيا، وباكستان).

ويستهدف المركز من هذا الإصدار توضيح طبيعة وخصائص السياسة التركية في آسيا والتي تُظهر تنوع الأدوات التركية تجاه هذه الدول في سبيل تحقيق أهدافها الأكثر اتساعًا، كما يحاول التنبيه إلى أية مخاطر ترتبط بها، وتؤثر على عناصر الأمن القومي العربي والمصري على وجه الخصوص.

والمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية ينفتح على أية مشاركة لخبراء ومتخصصين وأصحاب رأي لديهم اهتمام بالشؤون التركية لإثراء الدراسات القادمة وصولًا إلى توفير مرجعية فكرية متعددة الجوانب بالشؤون التركية بصفة عامة داخلية وخارجية وتأثيراتها على المنطقة بأكملها.

القوة الناعمة التركية تغزو دول آسيا الإسلامية بقيامة أرطغرل

جـلال نصـار

احتجاجات للمطالبة بالافراج عن الصحفيين المعتقلين في السجون التركية

منذ عام 2010 بدأ حزب العدالة والتنمية الحاكم في تركيا الكشف عن ملامح مشروعه «العثمانية الجديدة» الذي كان «أحمد داود أوغلو» المنظر الرئيسي للفكرة والمشروع الذي تلقّفه «رجب طيب أردوغان» -رئيس الوزراء حينذاك- لأنه يتفق وأفكاره وطموحاته الشخصية عن عودة أمجاد الأجداد الإمبراطورية، وعودة الخلافة إلى الباب العالي في أنقرة وإسطنبول. وكانت البداية باستخدام القوة الناعمة ومحاولة تصدير نموذج لدولة ديمقراطية حديثة في محاولة ترسخ وتمهد لأفكار الحزب الحاكم ذي المرجعية الإسلامية وفلسفته في الحكم، ولتمكينه من كل مؤسسات الدولة، وتحييد المؤسسة العسكرية القوية، وإجراء تعديلات دستورية تزيد من صلاحيات رأس السلطة، وصولًا إلى تعديل النظام السياسي ومنح رئيس الجمهورية صلاحيات غير مسبوقة.

وقد نجحت تركيا في البدايات في إقناع العالم ودول ومجتمعات الإقليم بأنها تقدم نموذجًا ديمقراطيًا حديثًا للحكم، وأنه لا تناقض بين القيم الإسلامية والديمقراطية الغربية، حيث كانت تسعى -آنذاك- للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي وما يتطلبه ذلك من سياسات رأسمالية وإصلاحات في هيكل الاقتصاد، وكذلك الحريات العامة، وحقوق الإنسان، وحرية الصحافة، ووسائل الإعلام، وتمكين المرأة، وملف الأقليات العرقية والدينية مع التركيز على الدراما التي تقدم نموذجًا للحياة في تركيا وتدعم السياحة والصورة الذهنية لمستوى المعيشة الذي يطمح إليه كل مواطن في دول الجوار الجغرافي ولا يختلف كثيرًا عن النموذج الأوروبي.

لكن سرعان ما تم الكشف عن الوجه الحقيقي للنظام السياسي الذي قمع المعارضة والحريات، واعتمد تبني تيار الإسلام السياسي وجماعات العنف المسلح كنواة لمشروع «العثمانية الجديدة»، وذلك بعد أن تبددت آماله في عضوية الاتحاد الأوروبي، وانعكس ذلك على عسكرة السياسة الخارجية، وحالة التمدد التي صحبتها بالتدخل في كل مسارح العمليات القريبة بحثًا عن نفوذ وتمكين للحلفاء وعن ثروات وموارد تسد العجز الكبير المالي الكبير الذي لحق بالاقتصاد التركي، وانفتح على كل البقاع التي يتواجد بها أتباع مشروع الخلافة حول العالم، في محاولة لإيجاد صيغة تربط بين أمجاد الأجداد العثمانيين وحلم الخلافة، وأن تركيا هي المؤهلة التي يجب أن تقود العالم الإسلامي السني وتعبر عنه، وأنّ «أردوغان» هو الخليفة المنتظر الذي يحرس القيم الإسلامية ويدافع عنها وعن الحقوق، ويساند حركات المقاومة من خلال استدعاء قصص وأساطير عثمانية في ثوب دعائي درامي يغزو به عقول ووجدان الأنصار.

● نموذج «قيامة أرطغرل» في باكستان

ولعل المسلسل الدرامي «قيامة أرطغرل» Diriliş: Ertuğrul، بمقاييس التوزيع والانتشار، قد أحدث ثورة في العالم الإسلامي. وحقق العرض نجاحًا كبيرًا في عدد كبير من الدول الإسلامية، وخاصة في باكستان، بل ويرى المراقبون أنه دعم علاقات تركيا وباكستان وفقًا «للقيم الإسلامية» على النحو المتصور في حلم «المدينة» لرئيس الوزراء الباكستاني الحالي «عمران خان».

و«قيامة أرطغرل»، مسلسل درامي تركي تدور أحداثه في القرن الثالث عشر، وقد استحوذ على انتباه مليارات المشاهدين في 72 دولة؛ استنادًا إلى حياة «أرطغرل غازي»، والد السلطان «عثمان»، الذي أسس الإمبراطورية العثمانية، وفي فترة قصيرة للغاية أصبح العمل الدرامي التاريخي أشهر الصادرات التركية.

المسلسل من إنتاج محطة الإذاعة والتلفزيون التركية (TRT)، البطل الرئيسي «أرطغرل»، هو ابن زعيم قبيلة القايي «سليمان شاه». وقد تم تصويره على أنه محارب شجاع يقاتل الصليبيين بشجاعة وفرسان الهيكل والبيزنطيين والمغول، بينما يصرح أيضًا بحبه الأبدي للأميرة السلجوقية «حليم خاتون».

يشتمل العرض الذي يمتد على مدى خمسة مواسم على جميع عناصر الترفيه الشعبي (الرومانسية، وتسلسلات الحركة المتقنة، والموسيقى الضخمة، والأزياء الفخمة) التي أدت إلى لقب لعبة العروش المسلمة. ومع ذلك، فإن ما يميزها عن الدراما التركية الأخرى هو تصوير القيم الإسلامية، وغالبًا ما تتضمن كلمات حكيمة من «ابن عربي الأندلسي»، أحد أعظم الفلاسفة المسلمين، وبالتالي جذب الشتات الإسلامي في جميع أنحاء العالم.

قالت TRT إن العرض لديه «القدرة على ربط الجماهير العالمية من خلال القيم المشتركة». وقد تم إنتاج هذه السلسلة في عام 2014، واجتذبت الجماهير ليس فقط في العالم الإسلامي، ولكن أيضًا في أمريكا اللاتينية وإفريقيا. وتم إصدار نسخة ذات عنوان فرعي على Netflix في عام 2017، بينما تمت دبلجتها بست لغات أخرى، وتم بثها في 72 دولة.

كان الرئيس التركي «رجب طيب أردوغان» من أشد المؤيدين لهذا المسلسل الدرامي لأنه يتماشى مع جهود حزب العدالة والتنمية (AK) لتعزيز القيم الإسلامية والمجد العثماني.

مسلسل القرن العظيم دراما تركية لترويج للدولة العثمانية

دولة أخرى اكتسب فيها «أرطغرل» شعبية كبيرة هي باكستان، حيث أوصى رئيس الوزراء «عمران خان» بالمسلسل لأول مرة لشعب بلاده في عام 2019. وفي أبريل 2020، وكجزء من برنامج رمضان الخاص، تمت دبلجة المسلسل باللغة الأردية وبثه التلفزيون الوطني الباكستاني على قناته الرسمية على YouTube.

تُشكل باكستان 25% من جمهور أرطغرل العالمي على YouTube بحلول نوفمبر 2020، وكان قد حصل على أكثر من 9.62 ملايين مشترك، في حين أن الحلقات مجتمعة لديها أكثر من 1.7 مليار مشاهدة، لقد حقق المسلسل أيضًا نجاحًا كبيرًا على Netflix في باكستان، حيث تم تصنيفه باستمرار بين أكثر ثلاثة عروض مشاهدة في البلاد منذ يناير 2020.

كان «تعزيز القيم الإسلامية» على رأس جدول أعمال كل من تركيا وباكستان في السنوات الأخيرة؛ ففي سبتمبر 2019، على هامش الجمعية العامة للأمم المتحدة، في اجتماع ثلاثي مع «أردوغان» ورئيس الوزراء الماليزي آنذاك «مهاتير محمد»، اقترح «خان» خلال الاجتماع إنشاء قناة تلفزيونية مخصصة لتعزيز القيم الإسلامية ومكافحة الإسلاموفوبيا. وكان قد غرد: «يجب تصحيح المفاهيم الخاطئة التي تجمع الناس ضد المسلمين، ويجب وضع قضايا الدين الإسلامي في سياقها الصحيح. سيتم إنتاج أفلام حول تاريخ المسلمين لتثقيف شعوبنا والعالم. يجب منح المسلمين حضورًا إعلاميًّا مخصصًا».

وعلى الرغم من أن العلاقات الثنائية بين تركيا وباكستان كانت تُركز بشكل أساسي على المشاركة السياسية والعسكرية والاقتصادية؛ لكن يبدو أن هناك تعمقًا في العلاقات الثقافية. ففي حين أن مسلسل

«أرطغرل» ليس أول مسلسل يكتسب شعبية في البلاد، وسبقته أعمال حققت نجاحًا كبيرًا لكن ليس بالقدر الذي حققه «أرطغرل».

الدراما التركية والمجد العثماني

الأعمال الدرامية أصبحت الشكل الأكثر شعبية للترفيه في تركيا لتغطية الملاحم التاريخية الكاسحة، المعروفة باسم ديزي، وهي مجموعة واسعة من الموضوعات والبرامج التي تنشر «القيم الإسلامية» وفقًا لتصور حزب العدالة والتنمية، وتعكس أيضًا الحالة المزاجية الشعبية، ويتضح الاهتمام المتزايد ببرامجها التلفزيونية حول العالم، وهو مؤشر على القوة الناعمة المتصاعدة لتركيا في هذا المجال، في عائدات تصدير التلفزيون على مستوى العالم.

وقد أصبحت تركيا ثاني أكبر مصدّر للمحتوى التلفزيوني بعد الولايات المتحدة. وبحسب التقديرات، ارتفعت صادرات المسلسلات التركية التي بلغت حوالي 150 مليون دولار أمريكي في عام 2013، إلى ما يقرب من 350 مليون دولار أمريكي في عام 2017 و500 مليون دولار أمريكي في عام 2018.

تطورت موضوعات هذه المسلسلات الدرامية على مر السنين، بينما بدأت TRT في إنتاج الأعمال الدرامية التاريخية في الثمانينيات، كانت هذه أيضًا فترة من المسلسلات التليفزيونية، ولكن منذ منتصف العقد أثّرت النزعة الإسلامية المتزايدة على اتجاهات البث. وقد أصبح هذا أكثر وضوحًا بعد انتخابات 2011، عندما أصبح النقد السياسي مقيدًا وأثر الاستبداد المتزايد والشبكات التي تحولت من أصحاب ليبراليين إلى موالين للحكومة على محتوى التلفزيون.

في الوقت ذاته تقريبًا، برز سحر الإمبراطورية العثمانية بشكل كبير عندما تم بث مسلسل بعنوان «القرن العظيم» في عام 2011، ووصفته صحيفة «نيويورك تايمز» -آنذاك- بأنه نوع من الجنس والمدينة «من العصر العثماني في عهد السلطان سليمان». وبينما كان العرض شائعًا للغاية في تركيا والعالم العربي، لم يكن «أردوغان» بالتأكيد من المعجبين لأنه انتقد العرض بسبب «تسلسله المشبع بالبخار» على حد تعبيره. على عكس ما تم تصويره في العرض، كان يعتقد أن «سليمان» كان فاتحًا شجاعًا ومغامرًا. ثم قال في كلمة ألقاها: «قضى سليمان 30 عامًا على صهوة الجواد، وليس في القصر، وليس ما تراه في تلك السلسلة». وأضاف «أردوغان» أن من «يتلاعب بهذه القيم يجب أن يتعلم درسًا داخل المبنى من القانون».

تكنولوجيا سياسية

وصف الباحث الثقافي التركي «سموحي سنان أوغلو»، هذه الاستراتيجية بأنها «تكنولوجيا سياسية»، وقال: «لا شك أن كل حكومة تبتكر تاريخها السياسي الخاص، وتقدم أبطالها الوطنيين باختيارهم بما يتماشى مع أيديولوجيتها الخاصة. في هذا السياق، فإن مسلسل العثمانية الجديدة Neo-Ottoman TV على قناة TRT ليس مستوحى من الأحداث التاريخية فحسب، إنها تنتج الموافقة على السياسات الاستبدادية القومية المحافظة القوية من خلال بنائها على وجه التحديد، لا سيما بما يتماشى مع سياسات اليوم».

يعتقد قطاع واسع من المحللين السياسيين أن نجاح «أرطغرل» أطلق موجة من الحنين والانبهار إلى العصر الذي يمكن وصفه بـ«الهدوء العثماني الجديد». صاغه اثنان من الأكاديميين «مروان الكريدي» و«عمر الغزي»، وهذا يعكس الصورة الجديدة لتركيا التي بدأت منذ حوالي 15 عامًا. لقد أظهر هذا التحوّل في النظرة من تركيا كعدو إلى تركيا كنموذج. ربما كانت القوة الناعمة التركية في ذروتها مع بدايات صعود «أردوغان»، وقد تزامن ذلك مع شعبية الثقافة الشعبية التركية، وخاصة باستخدام التلفزيون التركي.

يقول «سينيم سيفيك»، المحاضر في الدراسات الدولية بجامعة كاليفورنيا، إن شعبية السلسلة الدرامية تستحق التوقف أمامها: «العرض الذي تنتجه دولة مسلمة، قوة إقليمية إسلامية مهم جدًا، ووجود تلك الشخصيات تمنح زخمًا وقوة للعمل على اعتبار

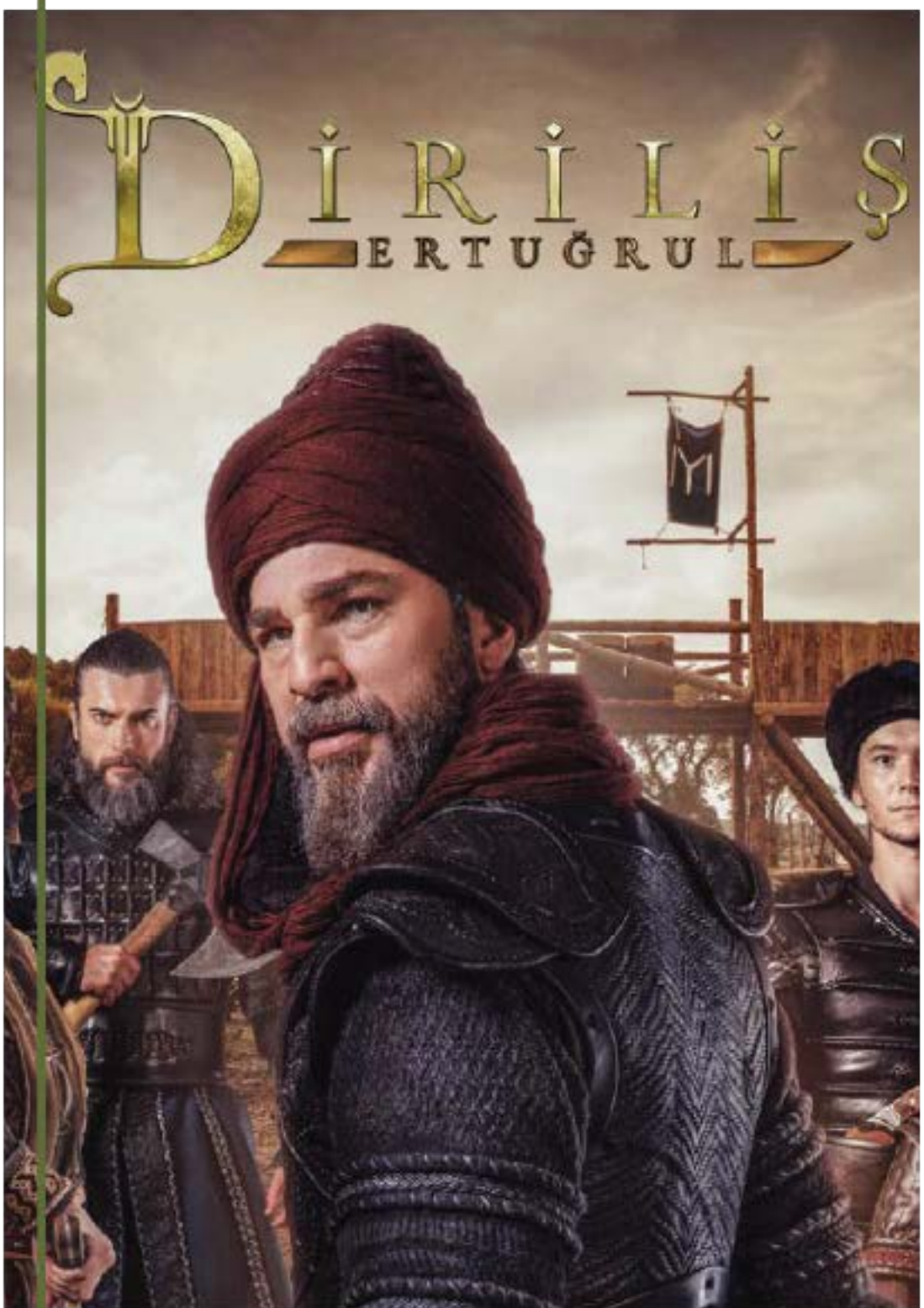

قيامة ارطغرل.. محاولات احياء الأرث العثماني والسيطرة على عقول المشاهدين

أنهم من المدافعين عن دولهم وقبائلهم، ومن ثم ليست هناك مفاجأة كبيرة في أن العرض قد حقق أيضًا نجاحًا كبيرًا في البلدان التي كانت إما تحت الإمبراطورية العثمانية أو تركيا مثل دول البلقان».

بالنسبة لأردوغان وحزب العدالة والتنمية، كانت إعادة الاتصال بالعصر العثماني أمرًا محوريًا في رسائلهما. الدراما التلفزيونية مثل «أرطغرل» و«السلطان عبدالحميد» -كلاهما بتكليف من TRT- يتوافق جيدًا مع استراتيجية دعاية الحزب، حيث يحاول «أردوغان» تصوير نفسه على أنه سلطان عثماني، ووضع تركيا كقوة عظمى إقليمية، ولم يكتف بزيارة الموقع، ولكن كاتب العرض ومؤلفه «محمد بوزداغ» هو عضو في حزبه.

إنهم، بطريقة ما، يعيدون كتابة التاريخ العثماني للجمهور التركي الحالي. ويحاولون عرض نوع من التاريخ المستمر من الإمبراطورية العثمانية إلى الجمهورية التركية الحالية بطريقة ترفع من مستوى التاريخ العثماني، كما يقول «بوراك أوزستين»، أستاذ مشارك في جامعة بيلجي في إسطنبول: «يجب النظر إلى هذا التوجه ارتباطًا بسعي الجمهورية التركية لتوسيع نطاق نفوذها في المنطقة والعالم الإسلامي، سياسيًا واقتصاديًا وثقافيًا».

في خطوات أخرى لفرض سيطرتها على وسائل الإعلام، في عام 2019، وسعت الحكومة قواعد الرقابة على التلفزيون الخاصة بها، والتي تحظر التدخين أو الشرب أو أي شيء ينتهك «القيم الإسلامية» على منصات البث أيضًا. كما أن لها سلطة أكبر على الحوار والمشاهد. وفي هذا العام، أقر البرلمان التركي قانونًا جديدًا لتنظيم وسائل التواصل الاجتماعي للتحكم في مختلف المنصات على الإنترنت.

«عمران» والمدينة

دارت حملة رئيس الوزراء الباكستاني «عمران خان» الانتخابية في عام 2018 حول حلم تشكيل نايا باكستان (الجديدة)، وشدد كثيرًا على الحاجة إلى تعزيز القيم والثقافة الإسلامية.

في عام 2019، كرر «خان» في مقابلة تلفزيونية، أثناء رفضه محتوى من هوليوود وبوليوود، الحاجة إلى عرض أبطال مسلمين، وأوصى بمسلسل «أرطغرل» وغيره من الأعمال الدرامية التاريخية التركية. قال «خان»: «هنا، نذهب إلى هوليوود، ثم بوليوود، ونعود مرة أخرى، يتم الترويج للثقافة الخارجية بهذه الطريقة، شاهدوا أعمالًا تُعلي من القيم الإسلامية مثل أرطغرل».

لدى باكستان وتركيا تاريخ مشترك انعكس في حركة الخلافة أوائل القرن العشرين، حيث دعم المسلمون من شبه القارة الهندية العثمانيين، وهذا ساعد الحركة الباكستانية أيضًا. وكانت تركيا من بين الأوائل الذين اعترفوا بباكستان، حتى إنها ضغطت من أجل عضويتها في الأمم المتحدة. وبالمثل، بعد محاولة الانقلاب الفاشلة على «أردوغان» في عام 2016، كان رئيس الوزراء الباكستاني -آنذاك- «نواز شريف» أول رئيس أجنبي يتصل بأردوغان.

إلى جانب ذلك، أدى تدهور العلاقات التركية مع كل من أوروبا والولايات المتحدة إلى تعميق علاقتها الثنائية مع باكستان. لقد كان كل منهما جزءًا من التكتلات الإقليمية، ويحيط بهما جيران أقوياء في صراعات مستمرة. وحاليًا يحاول البلدان تطوير تعاون اقتصادي وسياسي وعسكري وثيق، ويضعان نفسيهما كتجمع إسلامي بديل. والمراقبون ينظرون إلى موافقة الحكومة الباكستانية على قبول منحة «أرطغرل» على أنها تتناسب تمامًا مع الطريقة التي حددت بها الدولة الباكستانية قوميتها: على أساس الإسلام، وعلى العداء مع الهند.

ويجد المحلل أن مسلسل «أرطغرل» بالنسبة لعمران خان هو رد جميل لتركيا التي يعتبرها الدولة الإسلامية الوحيدة التي وقفت مع باكستان ضد الهند، وأثارت قضية كشمير.

على الجانب الآخر، نجد أصواتًا باكستانية ترصد الصورة بشكل مختلف، ويعتقد بعضهم أن المسلسل الدرامي «أرطغرل» قد لا يحقق هدفه في مواجهة المشاعر المعادية للإسلام، ويعتقدون أن الإسلام يمكن تمثيله بشكل إيجابي بطرق أخرى، وأن «أرطغرل» وغيره من الدراما التاريخية التركية تعبر عن أسلوب «أردوغان» العدواني والدموي.

أدى السعي وراء البحث عن الهوية الباكستانية إلى تبني البلاد للثقافة السعودية في وقت سابق تحت قيادة الجنرال «ضياء الحق»، والآن التركية في عهد «خان». ومع ذلك، يبدو أن الطبقة الوسطى، وهي القاعدة السياسية لخان، مرتبطة بنسخة الإسلام المصورة في «أرطغرل»، والتي تنعكس في نسبة المشاهدة الكبيرة. وهو نموذج متكرر في عدد من الدول الآسيوية ذات الأغلبية المسلمة.

أنقرة وحدود توظيف القومية للتمدد في آسيا الصغرى والقوقاز

حسين عبدالراضي - محمود قاسم

القمة الثالثة لمجلس تعاون الدول الناطقة بالتركية اغسطس 2013

تتعدد الاستراتيجيات التركية للتمدد وتحصيل النفوذ حول العالم، فبينما تتعامل مع الدول الغربية بأنها ذات جذور أوروبية تسعى لإحيائها، فإنها توظف البُعد الديني للتقارب مع الدول ذات الأغلبية المسلمة لجني دعمها للمخطط القاضي بإعادة إنتاج الخلافة العثمانية. وفي السياق ذاته، نجد أن أنقرة تستخدم القومية مدخلًا للتفاعل والهيمنة بدول آسيا الوسطى التي يوجد بها مواطنون ذوو أصول تركية، أو كانت تابعة لها فيما مضى. ويمكن ملاحظة ذلك عبر عدد من الأدوات المختلفة، التي يأتي في مقدمتها المحاولات التركية المستمرة لتوحيد الدول الناطقة بالتركية تحت شعار «العالم التركي» أو الأمة التركية، الأمر الذي بدأت ملامحه منذ انهيار الاتحاد السوفيتي، وتُوِّج بالوصول إلى وضع مؤسسي من خلال تأسيس المجلس التركي عام 2009.

إن استعراض محاولات تركيا لتوظيف القومية واللغة التركية للتمدد والنفوذ في آسيا الوسطى أمر هام على اعتبار أن أربع دول من جمهوريات آسيا الوسطى تتحدث لغات تركيا، فضلًا عن موقف تركيا من أذربيجان باعتبارها ضمن دول المجلس التركي، كما سنتوقف على أهداف تركيا من التوغل داخل الدول الناطقة بالتركية، مرورًا بحدود العلاقة وكيفية إدارة التنافس مع روسيا في تلك المناطق باعتبارها صاحبة النفوذ الأقوى، وصولًا إلى حدود تأثير المجلس التركي باعتباره التطور الأبرز في السنوات الأخيرة الذي عملت من خلاله تركيا على توسيع نفوذها في تلك المناطق، وذلك فيما يلي:

● القومية التركية مدخلًا

ظل حلم تركيا في التحرك والتمدد بدول آسيا الوسطى صعب المنال لفترات طويلة؛ كون تلك الدول جرى تضمينها في معسكر الاتحاد السوفيتي، في الفترة من (1944-1991)، بينما كانت تركيا متحالفةً مع المعسكر الغربي وترتيبات حلف الناتو، واستمرت هذه الحالة حتى تفكك الاتحاد السوفيتي. وبعد انهياره تجدد المشروع التركي المستهدف إعادة إحياء الروابط والجذور التاريخية والثقافية التي ستمكن أنقرة من التوغل في هذه الساحة الثرية، وساهمت الكثير من العوامل في دعم وتسريع وتيرة التحركات التركية، وفي مقدمتها الرغبة الغربية في استقطاب الدول المستقلة واستثمار علاقاتها مع دول كتركيا في ضمان ابتعادها عن النهج السوفيتي، ورفض الأنظمة السياسية بتلك الجمهوريات للثقافة والتبعية الروسية، والقبول الذي لاقاه النموذج الذي سوقته أنقرة لتلك الدول بأبعاده التاريخية والثقافية.

وقاد مشروع التمدد في آسيا الوسطى الرئيس «تورغوت أوزال»، حين عقدت قمة أنقرة لرؤساء الدول الناطقة بالتركية (أكتوبر 1992)، وشاركت فيها أذربيجان وكازاخستان وأوزبكستان وتركمانستان وقيرغيزستان، وارتكزت المساعي خلالها للتأكيد على محورية الروابط التاريخية واللغة والثقافة المشتركة بين الشعوب التركية، وأطلق فيها «أوزال» شعاره الشهير «إذا لم نقم بأخطاء فسيكون القرن الحادي والعشرون قرن الأتراك». ومنذ ذلك الحين، أصبحت تلك الدول مجتمعة في إطار منتدى للشعوب الناطقة بالتركية، وأخذت العلاقات التعاونية والروابط بينها في التجذر والترسخ. ووجهت تركيا سياساتها في هذا المنتدى نحو تعزيز العلاقات التجارية والاقتصادية، عبر الدعوة لإقامة منطقة تعاون اقتصادي، ورفع الحواجز الجمركية، بالإضافة لرفع القيود عن حركة رؤوس الأموال وانتقال الأفراد.

وفي إطار تعزيز الروابط القومية ومن خلال أدوات القوة الناعمة، عملت تركيا على تبني سياسة تستهدف فتح الجامعات والمدارس في آسيا الوسطى، مع التوسع في تقديم المنح الدراسية، فخلال الفترة من عام 1991 وحتى عام 1999 توسعت تركيا بشكل كبير في تدشين المدارس التركية في جمهوريات آسيا الوسطى؛ إذ أنشأت نحو 30 مدرسة في كازاخستان، و18 مدرسة في أوزبكستان، و13 مدرسة في تركمانستان، و12 مدرسة في قيرغيزستان، و5 مدارس في طاجيكستان، وبلغ مجموع التلاميذ الذين درسوا في هذه المدارس أكثر من 16 ألف تلميذ. علاوة على ذلك، أسست ما يقرب من 5 مدارس في جورجيا، و35 مدرسة في أذربيجان.

من جانب آخر، تعمل تركيا من خلال برنامج المنح التركية على تقديم منح للطلاب في دول آسيا الوسطى للدراسة في تركيا، فبجانب وجود عدد من المدارس في تلك البلاد تتبع لوزارة التربية الوطنية التركية، يوجد أيضًا في مدينة تركستان الكازاخية جامعة الشيخ أحمد ياساوي الدولية التركية الكازاخية، وتوجد في العاصمة القرغيزية بيشكاك جامعة ماناس التركية القرغيزية.

في السياق ذاته ونحو تحقيق الهدف المنشود الرامي إلى تأسيس العالم التركي، انعقدت القمة الثالثة لرؤساء الدول الناطقة بالتركية في مدينة بيشكيك (أغسطس 1995)، وناقشت القمة بشكل رئيسي قضايا الإعلام، وتنمية العلاقات الثقافية والعلمية والاقتصادية، وضمان الاستقرار والأمن الإقليميين؛ إلا أنها عكست حالة من التنافس والتوتر بين المشاركين، حيث برز الخلاف حول عدم توسيع الاتحاد ليشمل الجوانب السياسية، وتصاعد التوتر بين تركيا وأوزبكستان حول استقبالها لاجئين سياسيين، وعدم قبولها تسليمهم لسلطات

أوزبكستان. إلا أن القمة الرابعة لرؤساء الدول الناطقة بالتركية في (أكتوبر 1996) شهدت قفزة نحو مأسسة التعاون بين هذه الدول، إذ ورد في المادة السادسة عشرة من إعلان «طشقند» قرار إنشاء أمانة للقمة وإعداد نظامها الداخلي، وأسند لوزارات الخارجية تنفيذه.

توالت قمم رؤساء الجمهوريات الناطقة بالتركية بالأعوام (1998 و2000 و2001)، إلا أنها توقفت حتى عام 2006، وعُقدت قمتان تاليتان في أنطاليا التركية (نوفمبر 2006) اجتمعت فيها أربع دول فقط وغاب رؤساء أوزبكستان وتركمانستان عنها. ثم عُقدت القمة التاسعة (أكتوبر 2009) في مدينة ناختشيفان الأذربيجانية. وتكمن أهمية هذه القمة في التوقيع على «اتفاقية ناختشيفان» التي أقرت إنشاء «مجلس التعاون للدول الناطقة بالتركية» (المجلس التركي)، الذي يستهدف توحيد الدول الناطقة بالتركية، وتوسيع الروابط التعاونية بينها، وهي نقطة تحول كانت إيذانًا بانتقال المشروع من مجرد منتدى إلى منظمة دولية ذات اختصاصات أوسع.

● أهداف ومصالح أنقرة بالدول الناطقة بالتركية

يؤكد الطرح السابق أن تركيا لديها استراتيجية كبرى تعمل على تحقيقها في آسيا الوسطى وجنوب القوقاز. ورغم أن جهودها امتدت لعقود إلا أنها ما زالت متصدرة أدبيات تعامل أنقرة مع دول تلك المنطقة. وقد تباطأت تحركاتها في هذا الصدد لتركيزها على العمل بالمنطقة العربية والشرق الأوسط بعد عام 2011، أو عدم قدرتها على تلبية المتطلبات الاقتصادية لاستكمال مشروعها بتلك المنطقة، فضلًا عن العودة الروسية القوية في ذلك الميدان الذي رفع من كلفة الاستمرار في مشروعها في بعض الفترات. إلا المصالح والأهداف التركية أخذت في التنامي، مما دفعها لإعادة النظر في

القوات العسكرية التركية والتمدد في الخارج

أنشطتها بالمنطقة ومحاولة إعادة إحيائه. ويمكن استعراض أبرز تلك العوامل في النقاط التالية:

أولًا- جدوى التشاركية الاقتصادية:

تمتلك دول آسيا الوسطى وجنوب القوقاز احتياطيات كبيرة من مصادر الطاقة كالنفط والغاز، وتسعى أنقرة إلى الاندماج في مشروعات التنقيب والتصدير عبر شركاتها، أو عبر مرور خطوط التصدير إلى أوروبا في أراضيها، وهو ما يرتبط برغبتها في توفير احتياجاتها من تلك المصادر بأسعار منخفضة، أو تحصيل رسوم مرور تحسن من موقفها الاقتصادي، فضلًا عن رغبتها في أن توظف موقعها لتصبح بوابة تصديريه لمصادر الطاقة الحيوية للقارة الأوروبية. وقد بلغ حجم التبادل التجاري بين تركيا ودول المنطقة 7 مليارات دولار حتى نهاية عام 2016، بينما بلغت قيمة استثمارات الشركات التركية في دول المنطقة 14 مليار دولار حتى ديسمبر 2017. أما قيمة المشاريع التي نفذتها شركات المقاولات التركية في دول المنطقة فقد تجاوزت 86 مليار دولار، حيث توجد أكثر من 4 آلاف شركة تركية تمارس نشاطاتها في المنطقة.

ثانيًا- امتلاك أوراق ضغط يمكن توظيفها بوجه موسكو:

أدركت أنقرة أن مشروعها الهادف لإحياء الخلافة العثمانية والمعروف بـ«العثمانية الجديدة» يستلزم التمدد بمناطق النفوذ الروسي التقليدية، وهو ما دفعها للبحث عن أوراق ضغط يمكن استخدامها بوجه موسكو، لذلك كان البحث عن إذكاء القومية التركية في تلك الجمهوريات المستقلة عن الاتحاد السوفيتي مدخلًا ضروريًا للتأثير في هذه المنطقة. وتصاعد التحرك التركي في الملفات الحيوية لموسكو، حيث قدمت دعمًا كبيرًا لأذربيجان ضد أرمينيا المتحالفة مع روسيا، وتتجه نحو جذب جورجيا وأوكرانيا للانخراط في تفاعلات الدول الناطقة بالتركية، وصولًا للضغط على بعض الدول في تلك المنطقة عبر تحفيز الأقليات التركية فيها وتشجيعهم على التقارب معها أكثر.

ثالثًا- البيئة المتهيئة لتفعيل الاستراتيجية:

أصبحت منطقة آسيا الوسطى وجنوب القوقاز أكثر استعدادًا للانخراط في المشروع التركي، فوصول رئيس جديد في أوزبكستان أكثر ميلًا نحو دعم هذا البرنامج، ونجاح أنقرة في الهيمنة الثقافية على تلك المجتمعات، فضلًا عن انخفاض الأدوار الدولية في تلك المنطقة؛ كلها عوامل انعكست بشكل داعم للاتجاه التركي الساعي لربط دول المنطقة به. كما كان للأدوات التركية، كالمرتزقة والطائرات بدون طيار، دور بارز في تحقيق أذربيجان لاختراق بأزمة ناجورنو كاراباخ، وهو ما قاد إظهارها بصورة الحليف الذي يمكن لدول المنطقة الاعتماد عليه، وهي أدوات لم تكن ذات كُلفة مرتفعة بالنسبة لأنقرة مُقارنةً بالخيارات الأخرى.

● روسيا عقبة رئيسية

كانت تركيا من أوائل الدول التي اعترفت باستقلال دول آسيا الوسطى، وقد عملت على استغلال التقارب القومي في آسيا الوسطى والقوقاز للعمل على ملء الفراغ الذي أحدثه الاتحاد السوفيتي. ورغم ذلك ظل الحضور الروسي يمثل العائق الأبرز تجاه التمدد التركي الفاعل واستغلال القومية تحت مظلة المجلس التركي في تحقيق توسيع النفوذ التركي. ومن هنا بدأت تتشكل العلاقة بين موسكو وأنقرة في هذه الساحة على أساس التنافس في بعض الحالات والتنسيق في حالات أخرى.

إذ تعمل روسيا على الحفاظ على مصالحها في تلك المنطقة، إذ تنظر روسيا للمنطقة باعتبارها البوابة الخلفية لها فضلًا عما تمثله من مجال حيوي لأمنها القومي، وعليه تعمل على فرض هيمنتها عبر التعاون الأمني والانتشار العسكري سواء من خلال تحديث القوات المسلحة لدول المنطقة أو بناء قواعد عسكرية على غرار القاعدة الروسية في طاجيكستان التي تضم نحو 7000 جندي، علاوة على القاعدة الجوية في قيرغيزستان، وقاعدة فضائية في كازاخستان.

وقد أسهمت السياسة الروسية سابقًا في تحقيق تقدم بمشروع تركيا بدول آسيا الوسطى وجنوب

القوقاز، رغم أنها كانت تستهدف دعم الاستقرار والتكامل في تلك المنطقة لتحقيق أمنها بعيدًا عن إذكاء نزعات قومية، ووقعت موسكو على «اتفاقية الأمن الجماعي» مع دول الكومنولث المستقلة (15 مايو 1992)، وأعلنت تحفظها بشأن القمة التي تحمل عنوان «رؤساء الدول الناطقة بالتركية» (19 أكتوبر 1994)، وأكدت أن الدول المشاركة يجب ألا تكون لها مشاعر القومية التركية. وقد حاولت روسيا كبح المشروع التركي عبر تقوية روابطها بجمهوريات الاتحاد السوفيتي، وهو ما يفسر تنظيمها لقمة «رابطة الدول المستقلة» (21 أكتوبر 1994)، ثم تأسيسها «الاتحاد الجمركي» (يناير 1995)، ثم إنشاء «المجموعة الاقتصادية الأوروبية الآسيوية» في الاتحاد الجمركي (أكتوبر 2000)، ثم إغلاق المجموعة (أكتوبر 2014)، وإنشاء «الاتحاد الاقتصادي الأوراسي» (يناير 2015)؛ لربط الدول المجاورة لها بشكل أكبر، ومنع تقوية حركات التكامل المستقلة عنها. وتعمل روسيا على ضمان أمن الطاقة، بالإضافة إلى تعزيز مؤسسات التكامل الاقتصادي عبر الاتحاد الاقتصادي الأوراسي الذي يضم كلًّا من روسيا، وبيلاروس، وأرمينيا، وكازاخستان، وقرغيزستان.

كما تسعى روسيا للدفاع عن مصالح المواطنين الروس في دول آسيا الوسطى، ويمثلون نحو 23.7% في كازاخستان، ونحو 12.5% في كل من قيرغيزستان وتركمانستان، بالإضافة إلى ما يقرب من 5.5% في أوزبكستان. وعليه، تعتبر منطقة آسيا الوسطى ضمن المناطق ذات الأهمية الاستراتيجية والجيوسياسية لروسيا، وقد أدركت تركيا هذا الأمر فلم تعد العلاقة بين الطرفين تأخذ طابعًا تنافسيًّا حادًا في الآونة الأخيرة، بل قبلت تركيا الدور الروسي المهيمن في آسيا الوسطى وعملت على إدارة الخلافات فيما بينهما، والسعي نحو تحقيق طموحها ومصالحها دون المساس بالمصالح الروسية الكبرى. ويمكن أن يدير الطرفان التنافس بينهما دون الوصول للصراع أو الصدام العنيف. وبرز الدور الروسي الفاعل في

«الاتحاد الاقتصادي الأوراسي»

إدارة الأزمات بتلك المنطقة في رعايتها للهدنة بين أرمينيا وأذربيجان، والتي أفضت إلى وقف إطلاق النار بين الطرفين بعد نحو 6 أسابيع من القتال الذي بدأ حول إقليم ناجورنو كاراباخ، وقد انتهت هذه الحرب بتأكيد هيمنة روسيا وقدرتها على امتلاك زمام الأمور، في حين ظهرت تركيا عبر دعمها لأذربيجان كطرف فاعل، ما يمكن الوقوف عليه من خلال دورها في نشر قوات تركية لمراقبة عملية وقف إطلاق النار.

ويبدو أن الدور التركي يأتي في إطار التوافق مع المصالح الروسية، إذ يمكن أن يؤدي الدعم التركي لأذربيجان للضغط على أرمينيا ما يجعلها في حاجة دائمة لروسيا، خاصة في ظل بعض التحليلات التي فسّرت موقف روسيا المحايد في بداية الحرب بأنه عقاب لأرمينيا بسبب تقاربها مؤخرًا مع الغرب والولايات المتحدة الأمريكية. ومن ناحية أخرى، يشجع التقارب المستمر بين تركيا وكل من أوكرانيا وجورجيا على مزيد من الحوار والتفاهم المستمر بين أنقرة وموسكو، كما أن روسيا تستهدف من نسج هذه التفاهمات تعزيز العلاقات مع أنقرة بهدف الإبقاء على حدة التوتر والخلاف داخل الناتو، ومن ثم تقويض الجهود الغربية الرامية لعزل روسيا.

القومية التركية.. حدود الفاعلية والتأثير

تشكّلت القومية التركية في آسيا الوسطى والقوقاز على مبدأ يدور حول ضرورة أن تتحد الشعوب التركية في العالم في دولة أو اتحاد مشترك للدفاع عن مصالحهم الجماعية والتنسيق فيما بينهم. وعليه، فقد وجدت أنقرة جمع الدول الناطقة بالتركية في مجلس أو منظمة واحدة وسيلة مناسبة للبحث عن حلفاء جدد، وقد وجد «أردوغان» في شعوب هذه البلاد، التي تجمع بين اللغة التركية والممارسات الإسلامية، محفزًا للتوظيف، سواء من خلال دعوات ونعرات قومية، أو عبر اللعب على وتر قيادة العالم الإسلامي. ومنذ تحويل المنتدى الحواري للدول الناطقة بالتركية إلى منظمة عام 2009 سعت أنقرة لامتلاك عوامل الفاعلية والتأثير ارتكازًا على فكرة القومية، إلا أن ذلك الدور المنشود اصطدم بعددٍ من العوامل كالتالي:

انعكاسات الاضطرابات في الداخل التركي:

على الرغم من الدوافع الجيوسياسية، كان للتحول السياسي الداخلي المضطرب لتركيا انعكاسات على استراتيجيتها في آسيا الوسطى. فمنذ محاولة الانقلاب في يوليو 2016، ضغطت أنقرة بشكل خاص على حكومات آسيا الوسطى لإغلاق المدارس التي تُديرها منظمة غولن. وكانت أوزبكستان قد أغلقت بالفعل مدارس «غولن» في أواخر التسعينيات، وقامت تركمانستان بتأميمها في عام 2011 بسبب مخاوف من التدخل التركي في شئونها الداخلية واحتمال انتشار الإسلام السياسي، وما تزال التوترات قائمة مع كازاخستان وقيرغيزستان بشأن مصير هذه المدارس.

فشل جهود التكامل الاقتصادي:

يعود ذلك للتفاوتات الاقتصادية الكبيرة بين الدول الأعضاء، فوفقًا للبنك الدولي خلال عام 2019، يمثل الناتج الإجمالي لتركيا نحو 761 مليار دولار، في حين يمثل الناتج الإجمالي لأوزبكستان نحو 57 مليار دولار، وأذربيجان نحو 48 مليار دولار، و181 مليار بالنسبة لكازاخستان، الأمر الذي يمثل عائقًا أمام فرص التكامل الاقتصادي الجاد وفقًا لعدد من التحليلات. ولا تزال العلاقات الاقتصادية بين تركيا ودول آسيا الوسطى محدودة، حيث بلغ حجم تجارة تركيا مع دول آسيا الوسطى الخمس في عام 2018 حوالي 6 مليارات دولار، وهو ما يمثل 1.5% فقط من إجمالي التجارة الخارجية التركية، الأمر الذي مثل حاجزًا أمام تعاون وتكامل اقتصادي أوسع بين الدول الناطقة بالتركية، خاصة أن هذه الدول تميل أكثر للتعاون على أساس ثنائي.

تركيز تركيا على ساحات أخرى:

تراجعت أهمية آسيا الوسطى بالنسبة للسياسات التركية، وأصبحت منصبة على مناطق أخرى كسوريا واليمن وليبيا، وانعكس ذلك في انخفاض حجم المساعدة الإنمائية الرسمية الموجهة لتلك البلدان،

على عكس مبادئها التأسيسية المتمثلة في تقديم مساعدات التنمية الاجتماعية والاقتصادية للدول الناطقة بالتركية، فيما تُركز وكالة التعاون والتنسيق التركية (تيكا) الآن في الغالب على سوريا والشرق الأوسط وإفريقيا.

عدم اليقين من استكمال مشروعات الطاقة وفقًا للرؤية التركية:

تعتبر المنطقة محورًا لجعل تركيا مركزًا للطاقة، وبينما تتوقع أنقرة ضخ كمية متزايدة من النفط الكازاخستاني عبر خط أنابيب باكو - تبليسي - جيهان، وتوصيل الغاز التركماني بممر الغاز الجنوبي عبر خط أنابيب الغاز الطبيعي العابر للأناضول؛ إلا أن إنشاء خط أنابيب عبر قزوين يمكنه نقل الغاز التركماني إلى أذربيجان غير معروف حاليًا، نظرًا لاعتماد تركمانستان على الصين، ومن غير الواقعي توقع حدوث تغيير بحري على تلك الجبهة في المستقبل القريب.

عدم نضوج فكرة تكامل الدول الناطقة بالتركية:

برغم وجود درجة من التقارب في السياسة الخارجية لدول المجلس التركي؛ إلا أن هناك اختلافًا في الرؤية المشتركة لعدد من القضايا الإقليمية، فضلًا عن عدم دخول كافة الدول الناطقة بالتركية تحت الفكرة ذاتها، إذ لا تزال تركمانستان خارج نطاق عضوية المجلس. كما يعتبر التباعد الجغرافي وغياب الحدود المشتركة أحد عوامل ضعف وغياب الفاعلية لدى المجلس، فعلى الرغم من اشتراك كازاخستان وقيرغيزستان في حدود مشتركة، إلا أن بحر قزوين يفصل أذربيجان عن الأعضاء الآخرين.

الدور الروسي المُعطل:

تملي الجغرافيا السياسية على تركيا مراعاة مصالح الدول الكبرى خاصة روسيا، وعليه يمثل الثقل الروسي والدور الفاعل داخل الاتحاد الأوراسي ومنظمة معاهدة الأمن الجماعي عائقًا أمام تركيا، خاصة في ظل اعتماد الدول التركية اقتصاديًا وسياسيًا على روسيا، وعليه فإن هذا النفوذ المتنامي لا يسمح للمجلس التركي بفرض نفسه كقوة رئيسية في آسيا الوسطى والقوقاز دون الحصول على الضوء الأخضر من روسيا.

ختامًا، يتّضح أن أنقرة حاولت من خلال المجلس التركي توحيد شعوبها تحت مظلة واحدة، ومن ثم بسط نفوذها وهيمنتها في منطقة آسيا الوسطى وجنوب القوقاز؛ إلا أن هذه الأداة لم تحقق بعد الهدف المنشود، حتى وإن احتفظت لتركيا بدور وأوراق يمكن أن توظفها في إثبات الحضور بتلك المنطقة؛ إلا أن التأثير الفاعل والقوي يظل مُحاطًا بجملة من التحديات والعقبات.

اجتماع لمجلس الأمن الجماعي التابع لمنظمة معاهدة الأمن

الاختراق العثماني الناعم:
هل تنجح تركيا في التغلغل داخل المجتمع الإندونيسي؟

مها علام

أحدى مدارس أمام خطيب التركية

يعتقد البعض أن مسافة 9101 كيلومتر بين أنقرة وجاكرتا يمكن أن تقف عائقًا وحيدًا أمام محاولات توغل تركي ناعم لإندونيسيا، الدولة الإسلامية الأكبر من حيث تعداد السكان الذي يتجاوز 270 مليون نسمة يعيشون فوق 922 جزيرة مأهولة من إجمالي 17500 جزيرة تشكل المساحة الكلية للجمهورية التي تقع في جنوب شرق قارة آسيا، ما يمنحها تفردًا وتنوعًا في الثقافة التي يغلب عليها الطابع الإسلامي المحافظ، وهو ما قد يعد مدخلًا للترويج لفكرة الخلافة واستعادة المجد الإسلامي على طريقة آخر عاصمة للخلافة العثمانية في إسطنبول التركية، ولكن الأمر يواجه عوائق ومنافسة نستعرضها في هذا التقرير.

تتبنى أنقرة سياسة خارجية تحمل بعدًا آسيويًا واضحًا تسعى من خلاله إلى توسيع نطاق تأثيرها ونفوذها في القارة الآسيوية استنادًا إلى مجموعة من المحفزات التي يأتي في مقدمتها توظيف الدين. في 5 أغسطس 2019، أطلقت وزارة الخارجية التركية مبادرة آسيا الجديدة، التي تهدف إلى إعطاء أهمية أكبر للتعاون مع الدول الآسيوية؛ عبر أربع ركائز رئيسية: 1) تحسين العلاقات بين الدول الآسيوية. 2) توسيع القدرة التجارية للقطاع الخاص. 3) تعزيز التعاون الأكاديمي. 4) تطوير التفاعل بين المجتمعات. وعليه، يتضح أن الاستراتيجية التركية الجديدة تجاه آسيا تحوي مزيجًا من السياسة والاقتصاد والثقافة والاجتماع، وتدور في إطار يهدف لتعزيز القوة الناعمة التركية في آسيا.

تضع أنقرة في اعتبارها أهمية إندونيسيا في القارة الآسيوية كونها أكبر دولة في العالم من حيث عدد المواطنين المسلمين. لذا، تسعى أنقرة إلى تعزيز القنوات التي تمارس عبرها قوتها الناعمة من أجل تعزيز التأثير والنفوذ التركي في إندونيسيا.

● مساعي التقارب

صرح الرئيس التركي «عبدالله جول» خلال اجتماع في جاكرتا عام 2011 بـالآتي: «بدأ عهد جديد مع إندونيسيا»، والتي تبرز أهميتها كونها تقع في جنوب شرق آسيا، ويبلغ عدد سكانها حوالي 240 مليون نسمة، وتعد رابع دولة من حيث عدد السكان، وتضم أكبر عدد من المسلمين في العالم. كانت أول بعثة دبلوماسية عثمانية في جنوب شرق آسيا في عام 1864 في سنغافورة، وافتتحت قنصلية عثمانية أخرى في باتافيا (جاكرتا حاليًا) في عام 1883.

بعد حصول إندونيسيا على استقلالها عام 1949، شهدت العلاقات التركية الإندونيسية حالة من التباطؤ، إذ انشغل كلا البلدين بشئونهما الداخلية ولم يركزا على الدبلوماسية الدولية؛ إلا أن العلاقات بينهما بدأت تسير في طريق التقارب مع انتهاء حكم «سوهارتو» الأوتوقراطي في عام 1998 واتجاه إندونيسيا نحو الديمقراطية، والعلاقات الخارجية النشطة. أما في تركيا، فقد تولى حزب العدالة والتنمية السلطة في عام 2002 كحكومة من حزب واحد بأغلبية برلمانية سعت من خلالها إلى تغيير المشهد الاقتصادي والسياسي في تركيا بشكل جذري، ولم تكن السياسة الخارجية استثناءً. وفي أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، تم تمهيد الطريق لتركيا وإندونيسيا لزيادة علاقاتهما، إذ مثلت كارثة تسونامي عام 2004 المدخل المناسب لتعزيز العلاقات، حيث كانت تركيا واحدة من الدول التي قدمت يد العون لإندونيسيا.

في الوقت الراهن، تشهد العلاقات بين إندونيسيا وتركيا حالة من التقارب، وقد تجلى ذلك من خلال تكثيف الاجتماعات والاتصالات المنتظمة بين القادة والوزراء والمسئولين الحكوميين والسياسيين والأكاديميين والطلاب وكذلك رجال الأعمال. أكد كلا البلدين على رغبتهما القوية في دفع العلاقات الثنائية قدمًا من خلال استمرار التعاون العملي في مجموعة واسعة من المجالات وإقامة شراكة تطلعية.

وقد مثّل الموقف من القضية الفلسطينية مدخلًا تقاربيًا واضحًا، إذ تم التوصل إلى اتفاق في المحادثات بين وزيرة الشئون الخارجية الإندونيسية «ريتنو مرسودي»، ووزير الخارجية التركي «مولود جاويش أوغلو» على هامش اجتماع وزراء خارجية آسيان ومنتدى آسيان الإقليمي في سنغافورة في أغسطس 2018 بشأن زيادة المساهمات المقدمة إلى وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا).

في يوليو 2019، بحث الرئيسان التركي «رجب طيب أردوغان» والإندونيسي «جوكو ويدودو» سبل تعزيز العلاقات الثنائية بين بلديهما، وذلك خلال لقاء على هامش قمة مجموعة العشرين التي اختتمت أعمالها بمدينة أوساكا اليابانية، كما تبادل الزعيمان وجهات النظر في قضايا تخص سبل تعزيز العلاقات الثنائية وزيارة «أردوغان» المزمعة لإندونيسيا خلال 2020.

ارتباطًا بذلك، يمكن القول بشكل عام إن أنقرة حريصة على تطوير علاقتها بجاكرتا إدراكًا منها لأهميتها ووضعها داخل القارة الآسيوية. لذا، تدرك تركيا أن من بين أفضل السبل لتعزيز علاقاتها

مع إندونيسيا هو مدخل القوة الناعمة انطلاقًا من العلاقات التاريخية التي جمعت الدولتين أثناء الحقبة العثمانية، وكذا استغلال المدخل الديني. وعليه، يمكن النظر إلى مدى تأثير القوة الناعمة التركية على تحديد العوامل المحفزة على نجاحها، وكذا المعرقلات التي قد تحد من تأثيرها.

● العوامل المحفّزة

تحمل السياسة التركية تجاه إندونيسيا تعظيمًا واضحًا لدور الدين والتسويق لتركيا عبر كونها وريثة الخلافة العثمانية، التي توصف بكونها آخر خلافة إسلامية. وعليه، يمكن توضيح أبرز المحفزات التي تستند إليها تركيا لتعزيز نفوذها في إندونيسيا على النحو التالي:

البعد التاريخي:

تجدر الإشارة إلى أن العلاقات بين تركيا وإندونيسيا ترجع إلى عهود قديمة، فقد أفاد والي إقليم آتشيه الإندونيسي «نوفا إريانسياه»، بأن الروابط التاريخية بين البلدين ساهمت في تأسيس علاقات سياسية وتجارية منذ وقت طويل، حتى قبل إقامة علاقات دبلوماسية بين جمهورية إندونيسيا وتركيا في عام 1950. فقد استعانت مملكة أتشيه بالإمبراطورية العثمانية في عام 1547، لطرد الغزاة البرتغاليين من مضيق ملقا، وتعزيز اقتصاد المملكة، ولم تتسلم المملكة أسلحة وذخائر فحسب، بل تلقت أيضًا مدربين عسكريين ومتخصصين في الإسكان والبناء وخبراء آخرين.

بعد القرن السادس عشر، شهدت العلاقات حالة من الركود؛ إلا أنها عادت للنشاط من جديد خلال القرن التاسع عشر بسبب الغارات الاستعمارية للقوى الغربية، فقد رأت بعض السلطنات مثل آتشيه ورياو أن الحماية العثمانية أفضل من الهيمنة الغربية.

الاتجاهات الأصولية:

على الرغم من النهج الإسلامي المعتدل الذي تتبناه إندونيسيا؛ إلا أن المجال الإندونيسي لا يزال يحمل بعض البذور الأصولية التي توفر الفرص لأنقرة للتوغل في إندونيسيا، إذ اتجه «سوهارتو» لفتح الباب أمام مظاهر الأسلمة المتزايدة في سبعينيات القرن الماضي، في إطار مساعي مواجهة الشيوعية، خاصة بعد سقوط «سايجون» عاصمة فيتنام الجنوبي، وانتشار الثورات الشيوعية في دول الجوار، ككمبوديا ولاوس. علاوة على ذلك، يمكن النظر إلى هذا الأمر أيضًا من خلال التركيز على نشاط الجماعات والمدارس السعودية التي عملت لعقود على الترويج للنهج السلفي الوهابي.

وتُفيد بعض التحليلات بأن التوجه الإسلامي الإندونيسي اتسم دائمًا بوجود جناح متطرف بداخله، فبين 1950 و1966 خاضت حركة «دار الإسلام» في آتشيه قتالًا بهدف إقامة دولة إسلامية هناك. وعلى إثر ذلك، قرر «كارتوسويرجو» الإعلان عن قيام دولة إسلامية في جزيرة «آتشيه». كما شارك حوالي 3000 «مجاهد إندونيسي» في القتال في أفغانستان ضد السوفيت. وبعد قيام الثورة الإسلامية في إيران عام 1979، طلب «موسى ورمان» الدعم من «الخميني»، في حين أعلن «عمران بن زين» عن تشكيل «المجلس الثوري الإسلامي الإندونيسي» بقيادته، مستوحيًا فكرة المجلس من الثورة الإيرانية. كما تُفيد بعض الأنباء بانخراط أعداد من الإندونيسيين في الصراع السوري، وانضمام نسبة منهم إلى تنظيم الدولة الإسلامية، وهو ما جاءت ارتداداته في هجوم جاكرتا في يناير عام 2016. وفي مستهل العام الجاري 2020، أعلنت إندونيسيا رفض إعادة 700 من رعاياها الذين انخرطوا في أنشطة إرهابية لتنظيم داعش، بينما قبلت دخول من تقل أعمارهم عن 10 أعوام.

الجمعيات الدينية:

تستغل تركيا البعد الديني للولوج إلى المجتمع الإندونيسي من خلال الجمعيات الدينية التركية، ويأتي في مقدمة الجمعيات الدينية التركية الموجودة بإندونيسيا (نورکو، فتح الله جولن، والسليمانية). لقد تعززت الأنشطة العابرة للحدود التي تقوم بها مجموعات دينية تركية، والتي قدمت منظمتها باسم المركز الثقافي الإسلامي الموحد في إندونيسيا (UICCI). وتقوم هذه المجموعات بتطوير المدارس الداخلية في إندونيسيا منذ عام 2005 تقريبًا. على سبيل المثال: حتى عام 2016، تم

الهلال الأحمر التركي يقدم مساعدات لمحتاجين بإندونيسيا

إنشاء 30 فرعًا من مدارس السليمانية الداخلية في جميع أنحاء إندونيسيا.

وعلى الرغم من ميل هذه الجمعيات للنهج الصوفي الذي يختلف بشكل كبير عن نهج الإسلام السياسي الذي يتبناه حزب العدالة والتنمية الحاكم في تركيا؛ إلا أن وجود جمعيات دينية تركية يساهم -في حد ذاته- في تعزيز الصورة الإيجابية لتركيا، وكذا تعزيز النموذج التركي في عيون الشارع الإندونيسي.

تنظيم الإخوان:

نتيجة للروابط الوثيقة بين تركيا وتنظيم الإخوان، يتضح أن وجود هذا التنظيم في أي دولة يمثل مدخلًا مناسبًا لأنقرة لتعظيم نفوذها. أفاد «أسعد سعيد»، خبير في شئون الحركات الإسلامية في حوار مع صحيفة «العرب اللندنية»، بأن فرع الإخوان في إندونيسيا أسسته مجموعة من الناشطين بجماعة «دار الإسلام» عام 1986، وبدأ نشاطه الفعلي في عام 1990، عبر نشر مفاهيم التنظيم بين طلبة وأساتذة الجامعات، وتمكنت الجماعة خلال وقت قصير من السيطرة على الحركات الطلابية الرئيسية. وأشار «سعيد» إلى أن ممارسة جماعة الإخوان لنشاطها في إندونيسيا، شمل تجنيد الكوادر وتدريبها في بعض الأماكن المنغلقة نسبيًّا مثل «جبل سالاك» و«جبل بانجرانجو» و«جبل بنتان» جنوب باندونج.

بينما تتجه تحليلات أخرى إلى اعتبار حزب العدالة والرفاهية الإسلامي الامتداد الفكري والتنظيمي لجماعة الإخوان، ويعد امتدادًا لحزب العدالة الذي تأسس في يونيو 1998. وفي 20 أبريل 2002 تم التغيير للاسم الجديد حزب العدالة والرفاهية الإسلامي، وهو الحزب الوحيد الذي يدعو إلى تطبيق الشريعة، ويرأسه الآن الدكتور «محمد هدايت نور» رئيس مجلس الشورى الشعبي الإندونيسي.

التعليم:

سعت تركيا إلى النفاذ إلى المجتمع الإندونيسي عبر مدخل التعليم، سواء عبر تقديم منح دراسية، أو بناء مدارس داخل إندونيسيا، أو اتفاقيات لتعزيز التعاون بين الجامعات. فقد قال مدير وكالة «بلو مرمرة» للاستشارات التعليمية، دودي كليفلاند Doddy Cleveland، إن الدراسة في تركيا أصبحت اتجاهًا بين

الشباب الإندونيسي، لأن بلاده تشبه إندونيسيا دينيًا وثقافيًا. كما قال رئيس رابطة الطلاب الإندونيسيين في تركيا «داراليس عزيز» إن عدد الطلاب الإندونيسيين في تركيا بلغ 1140 في عام 2018.

كما أعلن السفير التركي لدى إندونيسيا «محمد قادري ساندير جوربوز» عزم حكومة بلاده بناء عدة مدارس في مقاطعة باندا آتشيه، وتزويدها بالمعلمين الأتراك. وفي يوليو 2019، وقّعت بعض الجامعات الخاصة الإندونيسية والتركية اتفاقية لتعزيز التعاون في القطاع الأكاديمي والبحثي؛ إذ وقعت UNIDA Gontor مذكرة تفاهم مع مؤسسات تعليمية تركية، مثل جامعة إسطنبول، وجامعة الفاتح، ومؤسسة إسطنبول في مجال الثقافة.

الأنشطة التطوعية وجهود الإغاثة:

تعمل تركيا على تعزيز صورتها الإيجابية من خلال المسارعة في القيام بأعمال المساعدة والإغاثة، فكما سبقت الإشارة مثّلت كارثة تسونامي عام 2004 البداية الفعلية لتوطيد العلاقة بين البلدين. كما تم إرسال التبرعات التي تم جمعها في تركيا إلى آتشيه؛ وتدفق المتطوعون الأتراك وفرق الإغاثة والوكالات الحكومية والمنظمات غير الحكومية إلى المنطقة، وفتحوا مراكز توزيع المواد الغذائية والمخابز والمرافق الطبية وحتى المدارس الصغيرة. كما قام الهلال الأحمر التركي ببناء 1050 وحدة سكنية ومباني خدمية. علاوة على ذلك، وعدت الحكومة التركية باستثمارات دائمة في أتشيه، تمثل أبرزها في بناء «قرية إسطنبول» التي وفرت المأوى للعائلات، بالإضافة إلى دار للأيتام ومدرسة ومسجد صغير.

اتجهت تركيا إلى الاعتماد على الأنشطة التطوعية لتحقيق تقارب شعبي مع الشارع الإندونيسي. ففي أغسطس 2019، توجه شباب متطوعون أتراك بدعم من وزارة الشباب والرياضة التركية في إطار «2019.. عام العمل التطوعي» إلى إندونيسيا بهدف تفعيل أواصر التضامن الاجتماعي، وقاموا بالعديد من الأنشطة والخدمات في قرى فقيرة. وشارك هؤلاء المتطوعون في فعالية إغاثية خيرية أقامتها جماعة الطلاب الإندونيسيين (PPI) الذين يدرسون في مدينة بورصة، غربي تركيا، وفقًا لما ذكرته وكالة «الأناضول» التركية.

● الرفض والمنافسة

على الرغم من العوامل المحفزة السابق الإشارة إليها، إلا أن هناك عوامل معرقلة تحد من تأثير النفوذ التركي في إندونيسيا، يمكن توضيحها على النحو التالي:

الاتجاه المعتدل:

يمكن القول -بشكل عام- إن الشعب الإندونيسي يتبنى نهجًا إسلاميًا معتدلًا، وتميل بعض فئاته إلى التصوف؛ وحتى الحركات التركية الإسلامية التي لقيت رواجًا في إندونيسيا مثل (نوركو، فتح الله جولن، والسليمانية)، تميل في أغلبها إلى الصوفية وليس إلى الإسلام السياسي، فضلًا عن الخلاف بين النظام التركي ومؤسسات فتح الله جولن، لذا قد ينحصر دورها في تعزيز الترابط بين إندونيسيا وتركيا كنموذج إسلامي تاريخي وصورتها كدولة للخلافة، لكنها لن تعزز العلاقات بين الدولتين، ولن تحسن بالضرورة صورة النظام الحالي في أعين الشارع الإندونيسي.

في هذا الإطار، فقد دعمت الحكومة الإندونيسية من خلال وزارة الشئون الدينية عمل هذه الجمعيات عبر تطوير فروعها في إندونيسيا. وينظر المجتمع الإندونيسي لهذه الجمعيات بوصفها معتدلة وجزءًا من أهل السنة والجماعة. وفي هذا السياق، تجدر الإشارة إلى أن دعوة أنقرة الخاصة بإغلاق المؤسسات والمدارس التابعة لفتح الله جولن في إندونيسيا قد ساهم في بعض التوتر في العلاقات بين البلدين، لا سيما مع رفض إندونيسيا للتوجيهات التركية في هذا الصدد.

رفض الإسلام السياسي:

نظرًا لأن التوجه العام في المجتمع الإندونيسي يوصف بالمعتدل، فإن تأثير تيارات الإسلام السياسي لا يزال مقيدًا، إذ فشلت خلال عام 2001 محاولة تضمين الدستور لفرض الشريعة، بعدما رفض مجلس الشعب الاستشاري (البرلمان) ذلك بأغلبية 81% من الأصوات.

يرتبط هذا النهج بتأثير أكبر جمعيتين إسلاميتين في إندونيسيا: جمعية «نهضة العلماء»، ذات

الطابع الريفي ويبلغ عدد أعضائها 40 مليونًا، و«الجمعية المحمدية» التي يصل أعضائها إلى 30 مليونًا والمتمركزة بالخصوص في المدن؛ إذ ترفض الجمعيتان إقامة دولة إسلامية في إندونيسيا، وتعترفان بشكل الدولة الإندونيسية الحالي، التي تقوم على مبادئ «پانچاسيلا» التي صاغها الرئيس الأسبق «سوكارنو» عام 1945 كعقيدة للدولة الناشئة للإندونيسيين جميعًا. وقد حذر وزير الشئون الداخلية الإندونيسي «تيتو كارنافيان» وقال: «إن التحدي الحقيقي لإندونيسيا اليوم هو ظهور التعصب والجماعات غير المتسامحة أو الأيديولوجيات غير المتسامحة».

التقارب مع الخليج:

تربط إندونيسيا بالسعودية علاقات وثيقة استمرت لعقود، وتجمعهما عوامل مشتركة متعددة، يأتي في مقدمتها الدين، والثقافة، بالإضافة إلى التمويل الإسلامي. وتدلل على أهمية هذه العلاقة الزيارة التي قام بها خادم الحرمين الشريفين الملك «سلمان بن عبدالعزيز آل سعود» لجمهورية إندونيسيا في عام 2017، وأمر بتخصيص 13 مليار دولار أمريكي للأعمال والتعليم والدين. وبالتركيز على الجانب الثقافي الديني، يتضح أن هذا البعد يحظى بتقدير كلا البلدين، فبجانب بناء المساجد والمدارس الدينية، وفي مقدمتها معهد العلوم الإسلامية والعربية، قد حرصت السعودية على تقديم العديد من نسخ القرآن الكريم مترجمة باللغة الإندونيسية، إضافة إلى استضافة العديد من الطلاب الإندونيسيين لاستكمال دراستهم في السعودية.

أما في الجانب الإغاثي، فقد لعبت الرياض دورًا بارزًا، حيث قامت بمساعدة إندونيسيا خلال عام 2000 في الفيضانات التي اجتاحتها وهدمت الكثير من المنازل، فقد أرسلت طائرتي شحن محملتين بالمواد الغذائية الأخرى. وفي عام 2004، بادرت الرياض بتقديم المساعدات الإغاثية العاجلة جراء الزلزال المدمر الذي ضرب جزيرة سومطرة. وفي يناير عام 2005 غادرت الرياض طائرتا شحن سعوديتان محملتان بمائة وخمسين طنًا من المواد الغذائية والخيام والبطانيات والأدوية ومواد الإغاثة في إطار التوجيهات السامية بتقديم مساعدات عينية للدول المتضررة من الزلزال والمد البحري في جنوب آسيا.

كما تبنت السعودية، عبر الهلال الأحمر السعودي، عددًا من المشروعات في إندونيسيا، منها مشروع برنامج الدعم النفسي والوظيفي للمتضررين بإقليم أتشيه. وفي مارس 2006، وقّعت اتفاقية التعاون المشترك بين الحملة الخيرية السعودية والبنك الإسلامي للتنمية لتمويل بناء مركزين لإيواء الأطفال والأيتام في إقليم بندا أتشيه، للإسهام في تخفيف معاناة من فقدوا ذويهم من جراء الزلزال والمد البحري في الإقليم.

وترى بعض التحليلات أن العلاقات السعودية الإندونيسية تشهد حاليًا حالة من الفتور، لا سيما مع ما بدا كإحباط إندونيسي بسبب اتجاه السعودية لإعطاء الأولوية في الاستثمار للصين. إلا أن هذا الفتور لم يصب بطريقة تلقائية في صالح تركيا، ويرجع السبب في ذلك إلى اتجاه الإمارات إلى ملء ما بدا كتراجع في النفوذ السعودي في إندونيسيا. فقد علق مسئول بوزارة الخارجية الإماراتية بأن العلاقات بين البلدين ترجع للقيم المشتركة بينهما، كونهما معتدلتين، وتعارضان نفوذ الإسلام السياسي، ولديهما قيم مماثلة عندما يتعلق الأمر بالتسامح الديني، والحاجة إلى تدابير صارمة لمكافحة الإرهاب.

ارتباطًا بذلك، قام ولي عهد أبوظبي الشيخ «محمد بن زايد» بزيارة إندونيسيا في يوليو 2019، وعرض بناء مسجد من أجل مضيفه، الرئيس الإندونيسي «جوكوي ويدودو». وفي هذا السياق، تدرك جاكرتا أن تعزيز علاقتها بالإمارات سيساهم في تنفيذ إقامة العاصمة الإندونيسية الجديدة التي سيتكلف بناؤها 34 مليار دولار، كما سيسمح لها بتحقيق طموحها الخاص بأن تصبح منفذًا إلى آسيا ومركزًا لوجيستيًا وتجاريًا عالميًا.

الروابط الوطيدة مع الأزهر الشريف:

تعد إندونيسيا الدولة الأكبر من حيث عدد الطلاب الوافدين الذين يدرسون في الأزهر الشريف. وتعود العلاقات بين إندونيسيا والأزهر الشريف إلى عدة قرون، فحتى قبل أن يفد أبناء إندونيسيا إلى الأزهر للدراسة في أروقته، كانوا يستغلون مواسم الحج للقاء علماء الأزهر وسؤالهم عن مسائل الفقه والشريعة، ثم بدأ الإندونيسيون قبل أكثر من قرن ونصف في القدوم إلى مصر للالتحاق بالأزهر. وقد سكن طلاب إندونيسيا في «الرواق الجاوي» بالأزهر الشريف. وثمة رواق آخر للإندونيسيين، يسمى «رواق إندونيسيا» أسسه الطلاب الإندونيسيون منذ ما يقرب من أربعة أعوام، يقوم بعدد من الأنشطة منها: إصدار مجلة تسمى «أزهري» باللغة الإندونيسية، بالإضافة إلى إصدار كتيبات عن المنهج الأزهري، كما دشن طلاب إندونيسيا في الأزهر موقعين إلكترونيين للدفاع عن الفكر الوسطي.

بناءً على اتفاقية تعاون بين الأزهر الشريف ووزارة الشئون الدينية الإندونيسية تم إنشاء العديد من المعاهد التعليمية الابتدائية والإعدادية والثانوية، التي تقوم بتدريس مناهج الأزهر، كما ارتبطت جامعة الأزهر بعلاقات تعاون مشترك مع نظيرتها الإندونيسية في كل المجالات العلمية والأكاديمية من خلال تبادل أعضاء هيئة التدريس وإجراء البحوث العلمية، كما تم إنشاء كلية الدراسات الإسلامية لتدريس المناهج الأزهرية بجامعة «شريف هداية الله الإسلامية» الحكومية في جاكرتا. وفي مايو 2010 تم تأسيس فرع للرابطة العالمية لخريجي الأزهر بإندونيسيا، الذي يقوم بالعديد من الأنشطة، أبرزها: ترجمة الكتب الخاصة بموقف الأزهر من بعض القضايا الشائكة مثل كتاب «بيان للناس»، فضلًا عن عقد العديد من الدورات التدريبية والندوات الثقافية والعلمية، بجانب تنظيم المؤتمرات الطلابية.

من ناحية أخرى، اتجهت بعض التحليلات إلى التأكيد على أن التعاون مع الأزهر قد ساهم في إجراء تعديلات على المناهج التعليمية الإسلامية ومخططاتها في المدارس الداخلية الإسلامية التي تديرها دار الدعوة. فلسنوات ممتدة، واصل الأزهر تأثيره كنموذج رئيسي للدراسات الإسلامية في إندونيسيا، إذ لحقت المدارس الإسلامية الإندونيسية بركب الأزهر في التغييرات التي طرأت على أقسام كليات الشريعة والتفسير والحديث، وغيرها.

ختامًا، يتضح من العرض السابق وجود مساعٍ تركية حثيثة لتعزيز نفوذها في آسيا بشكل عامٍ، وإندونيسيا على وجه الخصوص، ولكن بالنظر إلى واقع الأمور يتضح أن الأرضية ليست ممهدة بالقدر الكافي، إذ استطاعت تركيا أن تحقق قدرًا من التأثير لكنه لم يتحول بعد إلى نفوذ تركي واسع النطاق.

وعليه، يتضح أن المستقبل لا يزال يحمل فرصًا أمام التمدد التركي في إندونيسيا، لا سيما وأن الشعب الإندونيسي يكن مشاعر إيجابية تجاه الروابط التاريخية مع الدولة العثمانية، لكنه سيتوقف -أي النفوذ التركي- على عوامل متعددة، من بينها: قدرة الفكر التركي على النفاذ للمجتمع الإندونيسي دون استفزاز أي حساسيات لديه، بجانب قدرة النظام التركي على التقارب مع النظام الإندونيسي دون أدنى مساس بثوابت الدولة الإندونيسية. علاوة على ذلك، سيتطلب تزايد النفوذ التركي في إندونيسيا تراجع واضح في علاقة إندونيسيا مع شركائها الأساسيين في الخليج، وانحصار ترابطها بالأزهر الشريف، وهو ما لم تدلل عليه أي مؤشرات حالية.

العلاقات التركية الماليزية:
واقع التقارب ودوافع التباعد

نوران عوضين

تجمع لانصار الحزب الاسلامي الماليزي 2018

مرت العلاقات التركية الماليزية بمراحل عدة من التطور، تعززت مع إصدار البلدين عام 2014 إعلانًا مشتركًا حول إطار التعاون الاستراتيجي، وتوقيعهما اتفاقية للتجارة الحرة بين البلدين، واتفاقهما على إلغاء تأشيرات الدخول لمواطني كلا الدولتين. بحلول مايو 2018، شهدت العلاقات دفعةً أكبر مع تولي «مهاتير محمد» ذي الرؤية الإسلامية رئاسة وزراء ماليزيا، تلك الرؤية التي أوضحتها نائبته «وان عزيزة إسماعيل»، بقولها إن «قوة واستقلال تركيا وماليزيا من الناحية الاقتصادية أمر يصب في صالح الأمة الإسلامية. وعليه، ينبغي أن تتمتع الدولتان بالقوة، وأن يتحركا سويًا بهدف تقديم المساعدة للبلدان التي تواجه ظروفًا صعبة، وتوفير المناخ الملائم للسلام». ولكن، وفي ظل ما يبدو من تقارب بين الجانبين، يبرز التساؤل حول «إلى أي مدى قد يستمر التقارب التركي الماليزي؟».

● عوامل التقارب التركي الماليزي

تعول تركيا في انخراطها وتقاربها السياسي والاقتصادي بل وحتى العسكري مع ماليزيا على محورية الهوية الإسلامية، ورغبتهما في تعزيز مكانتهما الدولية داخل العالم الإسلامي، عزز من ذلك وجود مجموعة من عوامل الدفع التي أسهمت في تشكيل هذا التقارب، كالآتي:

أولًا- الدافع التاريخي:

تشير العديد من الروايات عن تفاعلات منتظمة قد تمت ما بين سلطنة الملايو والإمبراطورية العثمانية، تضمنت بشكل أساسي طلب الملايو المساعدة العسكرية والدعم السياسي من العثمانيين. وبشكل عام، فقد كان لشعب الملايو آراء إيجابية عن الإمبراطورية العثمانية، بل اعتبروا أن السلطان العثماني الخليفة زعيم مسلم عالمي.

توطدت العلاقات أكثر بين البلدين استنادًا إلى العلاقات الشخصية الوثيقة التي جمعت ما بين سلطان الملايو أبو بكر (1833-1895)، والسلطان العثماني عبدالحميد الثاني (1842-1918). وبمناسبة زيارة السلطان أبو بكر إلى إسطنبول عام 1890 تزوّج هو وأخوه «إنكو عبدالمجيد» من تركيات. لم تعزز هذه الزيجات العلاقات الثنائية فحسب، بل أنتجت سلالة مختلطة من أحفاد الملايو-الأتراك، والتي شملت علماء مشهورين كالفيلسوف «نقيب العطاس» والاقتصادي الأكاديمي «أونغكو عزيز»، وكذلك «حسين أون»، رئيس الوزراء الثالث لماليزيا.

ثانيًا- نظرتهما التبادلية:

تنظر ماليزيا إلى تركيا باعتبارها بوابتها الدبلوماسية والاقتصادية إلى أوروبا، فيما تنظر تركيا إلى ماليزيا باعتبارها بوابتها إلى منطقة آسيا والمحيط الهادئ، فضلًا عما تمثله ماليزيا من ركيزة بالنسبة لتركيا نحو توطيد علاقتها مع الدول الإسلامية بتلك المنطقة، لا سيما وأن تلك الدول تضم أكبر عدد من المسلمين في العالم، بما يساعد النظام التركي في تحقيق طموحه بأن تكون بلاده قائدة وممثلة عن رؤى العالم الإسلامي.

غالبًا ما يُلاحظ في الخطاب التركي عن ماليزيا التأكيد على مسألة شراكتيهما ضمن الدول الإسلامية الثماني النامية، فوفقًا لسفيرة أنقرة لدى كوالالمبور «مروة صفا قاواقجي» خلال كلمتها بمنتدى «العلاقات التركية الماليزية» الافتراضي (أكتوبر 2020)، فإن العلاقات التركية الماليزية، «باتت في مرحلة مثمرة جدًا بالوقت الراهن، ويرجع جزء من هذا التطور إلى مجموعة الدول الثماني الإسلامية النامية (D-8) التي أسهمت في تطوير علاقات البلدين».

من جانب آخر، تستهدف تركيا في تعاونها مع ماليزيا توفير أرضية لترويج صناعتها الدفاعية بمنطقة آسيا والمحيط الهادئ. ففي مارس 2019، شاركت شركات الصناعات الدفاعية التركية في «معرض لانكاوي الدولي للملاحة والفضاء» (ليما 2019) بماليزيا، المعرض الذي يعد أهم معرض بتلك المنطقة.

وقد أتت المشاركة التركية في إطار ما يصبو إليه قطاع الصناعات الدفاعية التركية من هدف متعلق بتصدير الأنظمة البرية والجوية والبحرية إلى منطقة آسيا والمحيط الهادئ.

وتجدر الإشارة إلى التعاون القائم بين شركة (FNSS) التركية لأنظمة الدفاع مع شركة (DEFTECH) الدفاعية الماليزية بهدف تلبية احتياجات القوات المسلحة الماليزية من مدرعات (AV8) الهجومية، فيما طورت شركة «هافيلسان» التركية للبرمجيات نظام محاكاة لهذه المدرعات.

كما تستخدم القوات البحرية الماليزية زوارق قائقة السرعة جرى إنتاجها في أحواض بناء السفن التركية. وأسست شركة «أسيلسان» التركية للصناعات الدفاعية عام 2017، شركة في ماليزيا باسم«ASELSAN Malaysia Sdn Bhd» بهدف إنتاج أسلحة يتم التحكم بها عن بعد.

ثالثًا- التأثر بفكر الإخوان المسلمين:

تشير العديد من الكتابات إلى ما أضفته جماعة الإخوان المسلمين وأفكار «حسن البنا» من تأثير خلال مراحل نشأة وتطور الحركات الإسلامية داخل ماليزيا. تمثلت بداية الأمر مع تأسس الحزب الماليزي الإسلامي (باس) عام 1951، الذي عرف نفسه بأنه ممثل عن جماعة المسلمين، بل إن أحد قيادات الحزب «ذو الكفل محمد» الذي شغل منصب نائب رئيس الحزب عام 1956، تلقى تعليمات دينية من «حسن البنا» نفسه، خلال دراسته بالأزهر عام 1947.

إلى جانب الحزب الإسلامي الماليزي، تأسس عدد من الحركات الإسلامية الأخرى المتأثرة بفكر الجماعة، كجماعة التبليغ، ودار الأرقم، وجماعة إصلاح ماليزيا، وحركة الشباب المسلم التي أسسها «أنور إبراهيم» شريك «مهاتير محمد» في الائتلاف الذي بمقتضاه عاد «مهاتير» للسلطة خلال الفترة من 2018-2020.

وبجانب ممارسة ضغوط سياسية على الحكومات في ماليزيا، امتد تأثير الحزب والحركات الإسلامية إلى النظام التعليمي، وذلك من خلال إنشاء مدارس ومعاهد إسلامية. وبحسب «محمد نوري الأمين بن إندوت» المحاضر بجامعة التكنولوجيا في ماليزيا، في دراسته المعنونة «الحركة الإسلامية في ماليزيا نشأتها منهجها تطورها»: «فقد تغير وضع المسلمين الماليزيين عقب تحولهم في التعليم من المنهج الغربي إلى التعليم الإسلامي المتكامل، خاصة مع ازدياد عدد المدارس الإسلامية الشعبية التي أنشأها العلماء الملايويون في أواخر السبعينيات والثمانينيات، ونتيجة لهذا التطور بدأ المسلمون في ماليزيا يستجيبون لآراء مفكرين كحسن البنا، وسيد قطب، وأبو الأعلى المودودي، وعبدالقادر عودة، وحسن الهضيبي، وأبو الحسن الندوي، وغيرهم».

وبالعودة إلى الوقت الراهن، فمن الواضح استمرار قدر من التأثير والاتصال بين القيادات الماليزية وجماعة الإخوان المسلمين. فخلال الفترة ما بين ديسمبر 2013 ومارس 2018 استضافت ماليزيا عددًا من مؤتمرات التنظيم الدولي للإخوان، كان أولها نهاية 2013 في اجتماع «الوسطية والاعتدال»، الذي عُقد تحت رعاية الحزب الحاكم في ماليزيا «أومنو»، بحضور «خالد مشعل» رئيس المكتب السياسي لحركة حماس، و«عبدالموجود الدرديري» عضو لجنة العلاقات الخارجية بحزب الحرية والعدالة، و«رضا فهمي» القيادي بالحزب. وفي كلمته بالاجتماع، قال «رضا فهمي»: «إن ماليزيا أكدت دعمها للإخوان المسلمين».

ليس هذا فحسب، فقد تقدم منتدى كوالامبور للفكر والحضارة في نسخته الثانية عام 2015 بدعوة قيادات التنظيم وبرلمانهم الموازي كممثلين عن مصر.

من جانب آخر، فقد استمر التعاون في المجال التعليمي بين ماليزيا وأفراد جماعة الإخوان، لا سيما المقيمين في تركيا، وذلك عبر تعاون الجامعة الإسلامية الماليزية واعتمادها لشهادات «الجامعة العالمية للتجديد»، والتي تأسست في تركيا على يد عناصر وقيادات إخوانية، حيث يترأس مجلس إدارتها «جمال عبدالستار»، عضو مجلس شورى الإخوان، فيما تضم عضوية المجلس كلًا من «ياسين أقطاي» مستشار الرئيس التركي، إلى جانب القيادات الإخوانية «سيف عبدالفتاح» و«عمرو دراج» و«سمير الوسيمي».

وأخيرًا، في نوفمبر 2020، أصدرت 17 منظمة إسلامية ماليزية بيانًا استنكرت فيه إعلان هيئة كبار علماء السعودية جماعة الإخوان المسلمين حركة إرهابية منحرفة لا تمثل الإسلام الحنيف، ودعت المنظمات الهيئة إلى التراجع عن قرارها.

رابعًا- الفكر الشخصي لـ«مهاتير محمد»:

في أعقاب تقاعد «مهاتير محمد» عن مهام رئاسة الوزراء عام 2003، بدأت أفكاره السياسية في التبلور، وهيأ لها أبعاد مؤسسية تمكّنه من التعبير عن أفكاره، وتتيح له الأرضية نحو تنصيب نفسه كقائد عالمي يحمل هموم دول المشرق. لقد ارتكزت رؤيته الفكرية في ذلك الحين على مهاجمة الغرب والهيمنة الأمريكية على العالم، وبناءً عليه أنشأ «مهاتير محمد» مؤسسة «بيردانا للقيادة» التي تمخض عنها تنظيم «منتدى بيردانا للسلام العالمي» عام 2005، حيث استخدم منصة المنتدى لانتقاد السياسات الأمريكية ولتوضيح ما تواجهه الشعوب العربية والإسلامية –لا سيما في العراق وفلسطين- من مظالم.

مع تصاعد موجة الإسلام السياسي، ووصول جماعة الإخوان المسلمين للحكم في مصر وتونس، أعلن «مهاتير محمد» عام 2013 عن تأسيس «منتدى كوالالمبور للفكر والحضارة»، برؤية قائمة على «تقديم أفضل إنتاج فكري حيوي يواكب احتياجات الأمة المختلفة ليحقق قيم الحرية والعدالة، والوصول إلى السيادة والنهضة». تم عقد خمسة مؤتمرات لهذا المنتدى (ماليزيا 2014، 2015، 2019)، السودان (2016) وتركيا (2018)، نوقش فيها موضوعات: الرؤية الإسلامية للدولة المدنية، دور الحرية والديمقرطية

في تحقيق الاستقرار والأمن، الحكم الراشد وأثره في تحقيق النمو الحضاري، الانتقال الديمقراطي، دور التنمية في تحقيق السيادة الوطنية.

مع عودته مجددًا لمنصب رئيس وزراء ماليزيا، اكتسبت العلاقات التركية الماليزية دفعة كبيرة، حيث تلاقت الرغبة التركية في قيادة العالم الإسلامي مع الفكر والرغبة الشخصية لمهاتير محمد في تحقيق زعامة فكرية للشرق وللعالم الإسلامي. فبالنظر إلى الموروث التاريخي، لم يسبق لماليزيا القيام بهذا الأمر وإنما تركيا فعلت. فمهاتير قد وجد مبتغاه في «أردوغان» لتحقيق رؤيته.

أثناء زيارته إلى تركيا في يوليو 2018، أعلن «مهاتير محمد» عن تصوره بشأن إقامة تحالف ثلاثي يجمع ماليزيا وتركيا وباكستان، داعيًا الدول الإسلامية إلى الانضمام لهذا التحالف لحماية الدين، وإحياء الحضارة الإسلامية. وأوضح أن «على هذه البلدان الإسلامية أن تكون جميعها متطورة، وينبغي على دولة ما أن تحقق هذا الهدف، ورأى أن تركيا بلد مرشح في هذا الشأن».

في ديسمبر 2019، بدأت أولى خطوات تحقيق هذا التصور، وذلك عبر إكساب منتدى كوالامبور بعدًا رسميًا، حيث أُقيمت في العاصمة الماليزية أعمال القمة الإسلامية المصغرة «قمة كوالالمبور» بمشاركة قادة تركيا وقطر وإيران، إضافة إلى مشاركة 18 دولة أخرى بمستويات مختلفة.

وفي كلمته بالمنتدى، أكد «مهاتير محمد» على ضرورة «استرجاع أمجاد الحضارة الإسلامية»، ورفض الظلم المسلط على الشعوب الإسلامية، كما اعتبر أن الحصار على أي بلد إسلامي هو مظلمة ولم يعد ممكنًا القبول به، وأن ما يحدث مع بعض الدول الإسلامية اليوم يمكن أن يحدث مع ماليزيا.

ولا يتعلق التقارب التركي الماليزي الحالي فقط بجودة علاقات البلدين الاقتصادية أو تعاونهما الدفاعي القائم، وإنما تمتد أوجه علاقات البلدين لتشتمل على أبعاد فكرية سياسية كان لها تأثير جوهري في استمرار تركيا العمل على ضمان الحفاظ على مقومات التقارب تلك، بل والدفع في اتجاه توطيدها وتعزيزها، وساهم في ذلك بالطبع التوافق الفكري بين «مهاتير محمد» و«رجب طيب أردوغان».

في ديسمبر 2019، وقّعت الحكومتان الماليزية والتركية على مذكرة تفاهم حول «مشروع التواصل لمكافحة الإسلاموفوبيا»، حيث يتضمن المشروع تأسيس قناة تليفزيونية تركز على مكافحة المواقف المعادية للإسلام، تحت إدارة «مركز الاتصالات» الذي سيكون مقره في مدينة إسطنبول، كما أنه سيكون بمثابة مركز قيادة المشروع بأكمله، كما سيقوم المركز أيضًا بتشغيل منصة رقمية مع التركيز على مشاركة الأخبار والأفلام الوثائقية ومقاطع الفيديو الإعلامية والمحتويات المماثلة الأخرى.

وبحسب «مهاتير محمد»، فإن مشروع القناة التلفزيونية الدولية ظهر خلال اللقاء الذي جمعه بنظيره الباكستاني «عمران خان» والرئيس التركي «رجب طيب أردوغان»، على هامش اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة، في سبتمبر 2019، ومن المنوط بالقناة تقديمها شرحًا للعالم عن ما هو الدين الإسلامي، ومن هم المسلمون، وما هي الأسباب الحقيقية للإرهاب. وأضاف أيضًا أنه من المخطط له أن يكون للقناة مكاتب في البلدان الثلاثة، وأن هناك إمكانية لافتتاح مكتب في بلدان ذات كثافة سكانية عالية أيضًا، مثل إندونيسيا.

ومن المتوقع أن يخدم مشروع القناة التليفزيونية الطموح التركي الهادف إلى إقناع دول العالم الإسلامي بريادتها كنموذج إسلامي ينبغي الاقتداء به، لا سيما مع ما يتمتع به تلفزيون TRT من وضع جيد من حيث الموارد والمحتوى يمكنّه من أداء دور قيادي في إطار هذا المشروع، وذلك مقارنة مع تليفزيون PTV الباكستاني وتلفزيون RTM الماليزي.

● إلى أيّ مدى قد يستمر التقارب التركي الماليزي؟

على الرغم من تعدد أوجه التقارب والمشاريع الفكرية الجامعة للطرفين، يبرز مع ذلك عدد من المعوقات التي من الممكن أن تعرقل التقدم الكامل لمسار العلاقات التركية الماليزية:

أولًا- العلاقات الماليزية السعودية:

في فبراير 2017، احتفلت السعودية بمناسبة مرور 55 عامًا على علاقتها المميزة مع ماليزيا، وتُوج الاحتفال بزيارة الملك السعودي «سلمان بن عبدالعزيز» إلى ماليزيا، وافتتاحه مركزًا لـ«مكافحة الإرهاب» في العاصمة كوالامبور. سبقت تلك الزيارة بعامين وتحديدًا في مايو 2015 قرار الحكومة الماليزية المشاركة ضمن تحالف دعم الشرعية في اليمن الذي تقوده المملكة، وذلك بغرض «الإشراف على الإجلاء الآمن والسلس لمن تبقى من المواطنين الماليزيين في اليمن».

يُفسر جزء مما تتسم به علاقات البلدين من متانة إلى ما قدمته المملكة من مساعدات إنسانية عديدة لماليزيا، فخلال الفترة من 1975 إلى 2016، قدم الصندوق السعودي للتنمية مساعدات لعدد من المشاريع التنموية في ماليزيا كان لها الأثر الفعال في تنمية الحركة العلمية والاجتماعية والاقتصادية والبنية التحتية، كما قدمت المملكة أيضًا مساعدات نقدية وعينية لماليزيا عبر منظمات ووكالات الأمم المتحدة المتخصصة والمنظمات والهيئات الإقليمية الأخرى، هذا فضلًا عن العديد من المنح الطلابية السنوية التي بمقتضاها يتم توفير مقاعد لطلاب ماليزيين بالجامعات السعودية.

ليس هذا فحسب، بل في عام 2013 تدخلت السعودية في مسار الانتخابات الماليزية عبر تقديم هبة مالية قُدرت بنحو 681 مليون دولار لنجيب عبدالرزاق بهدف مساعدته في الفوز بالانتخابات، ولمنع وصول الحزب الإسلامي إلى السلطة، وبالتالي تحجيم نفوذ جماعة الإخوان المسلمين هناك.

ومع ذلك، لم تدم علاقات الود السعودية الماليزية، فبعد خسارة «عبدالرزاق» انتخابات عام 2018، وإدانته بالفساد والاختلاس، في مقابل فوز تحالف «مهاتير محمد» و«أنور إبراهيم» -اللاجئ سابقًا لدى تركيا- شهدت العلاقات السعودية الماليزية نوعًا من التراجع، تزامن ذلك مع بدء التراجع أيضًا في العلاقات السعودية التركية، والذي كشف عنه تصريح ولي العهد السعودي، الأمير محمد بن سلمان، في مارس 2018 بأنه «يوجد ثالوث من الشر، ويضم تركيا وإيران والجماعات الإرهابية».

تمثلت بداية التراجع السعودي الماليزي في إصدار الحكومة الماليزية أمرًا بإغلاق مركز مكافحة الإرهاب، وتحويل مهامه إلى المعهد الماليزي للدفاع والأمن،

زيارة الملك سلمان بن عزالعزيز إلى ماليزيا فبراير 2017

أعقب ذلك إعلان وزير الدفاع الماليزي عن سحب قوات بلاده المتواجدة في السعودية ضمن تحالف دعم الشرعية. وأخيرًا، تمثل الشرخ الأكبر في انعقاد قمة كوالالمبور ورفض السعودية المشاركة بها.

ولكن، بعد استقالة «مهاتير محمد» في فبراير 2020، صرح وزير الخارجية الماليزي في الحكومة الجديدة «داتو سري هشام الدين حسين»، خلال مراسم استقباله بمبنى وزارة الخارجية الماليزية مارس 2020، بأن إحدى أولوياته إصلاح العلاقات الثنائية مع السعودية، وأفاد بأنه تم توجيه دعوة إلى نظيره في الدولة الخليجية الأمير «فيصل بن فرحان» لزيارة كوالالمبور.

ثانيًا- الارتباط بالأزهر الشريف:

تتسم علاقة الأزهر الشريف مع دولة ماليزيا بالتاريخية، فقد أرسل الماليزيون أبناءهم للدراسة في الجامع الأزهر برواق جاوة الذي بدأ بستة طلاب، إلى أن صار الآن في جامعة الأزهر وحدها أكثر من 8000 طالب ماليزي يدرسون في كلياتها المتنوعة، فضلًا عن 30 منحة دراسية لطلاب وطالبات ماليزيا سنويًا، وقد تخرج في الأزهر من أبناء ماليزيا ما يزيد على 70 ألف خريج منذ الخمسينيات حتى عام 2020.

لقد أولى الأزهر اهتمامًا كبيرًا بماليزيا، وتوطدت العلاقة بينهما لا سيما مع زيارة فضيلة الإمام الأكبر الشيخ «جاد الحق علي جاد الحق» -شيخ الأزهر الأسبق- إلى هناك، لافتتاح المركز الإسلامي بكوالالمبور وللمشاركة في المؤتمر الإسلامي الذي انعقد في سبتمبر 1985 بحضور رئيس الوزراء «مهاتير محمد».

توطدت الصلة أكثر مع افتتاح الإمام الأكبر الدكتور «أحمد الطيب»، شيخ الأزهر، فرع المنظمة العالمية لخريجي الأزهر في ماليزيا عام 2012 ورعايته الملتقى الإقليمي للخريجين في ديسمبر 2015 بالعاصمة الماليزية بالتعاون مع رئاسة وزراء ماليزيا تحت شعار «وحدة الأمة تسمو على كل خلاف» بهدف التأكيد على توحيد الأمة الإسلامية على أسس الاعتدال والوسطية التي تتمثل في منهج الأزهر الشريف.

تخرج في الأزهر عدد كبير من المسئولين الماليزيين، حيث يوجد أربعة من مستشاري الرئاسة من أبناء الأزهر، إضافة إلى ستة من كبراء وزراء ولايات كل من ترنجاوا، وقدح، وكلنتان، وجوهر.

على صعيد آخر، لم تقتصر المهمة التعليمية للأزهر على استقبال الطلاب؛ بل سافر علماء من الجامعة لإرساء الأسس السليمة لمنهج الإسلام الوسطي، منهم الدكتور محمد عبدالرؤف وكيل إدارة البحوث الإسلامية بالأزهر، والذي قضى بماليزيا نحو عشر سنوات عمل فيها مديرًا للكلية الإسلامية في المدينة الملكية والعاصمة السابقة لولاية سلاجور في ماليزيا.

وبحسب «أحمد زكوان» وزير مفوض التعليم لسفارة ماليزيا في مصر سابقًا، فإن خريجي الأزهر هم من يقودون النهضة التعليمية والدينية في ماليزيا، كما أن مؤسسة الإفتاء الماليزية تقوم على خريجي الأزهر.

وتقديرًا لجهود الأزهر وإمامه، أعلن السلطان «عبدالله أحمد شاه»، ملك ماليزيا، في أغسطس 2020 عن تتويج فضيلة الإمام الأكبر الدكتور أحمد الطيب، شيخ الأزهر، بجائزة «الشخصية الإسلامية الأولى لعام 1442هـ/2020م». وتجدر الإشارة إلى أن تلك الجائزة تمنح للشخصيات المرموقة دوليًا التي تلعب دورًا بارزًا في خدمة الإسلام والمسلمين.

ثالثًا- التغيرات بالقيادة:

حتى مايو 2018، اتصفت العلاقات التركية الماليزية بسمة «الطبيعية»، ولكنها لم تكن مميزة، حيث آثرت تركيا التركيز في علاقتها الرسمية مع ماليزيا على أبعاد التعاون الاقتصادي والدفاعي. أسهم في ذلك ما أصاب العلاقات بين البلدين من فتور منذ عام 2008 نتيجة لجوء «أنور إبراهيم» إلى السفارة التركية بكوالالمبور على خلفية اتهامات بالمثلية ضده، والتي وصفها بأنها محاولة جديدة من الحكومة لتهميشه، على خلفية أدائه القوي كزعيم للمعارضة بانتخابات عام 2008، وهو ما أدى بماليزيا إلى اتهام تركيا بالتدخل في شئون البلاد الداخلية. وعليه، يبدو أن تركيا فضلت الالتزام بالتعاون مع الحكومة الماليزية داخل الأطر الرسمية المعتادة، حتى لا

تخسر ما تتيحه لها ماليزيا عبر تعاونهما الدفاعي من أرضية لترويج صناعتها الدفاعية بمنطقة آسيا والمحيط الهادئ.

ولكن مع عودة «مهاتير محمد» مرة أخرى إلى الحكم، وقراره التصالح مع «أنور إبراهيم»، بل والتحالف مع حزبه في الانتخابات، والاتفاق فيما بينهما على منح المنصب إلى إبراهيم بعد مرور سنتين من بداية المدة، وتعيين زوجة إبراهيم نائبة لمهاتير محمد؛ أدت تلك الأمور جميعها في النهاية إلى تحسين وتعزيز العلاقات التركية الماليزية، واتخاذ العلاقات أشكالًا جديدة مرتكزة على الهوية الإسلامية.

ولكن على إثر خلافات مع شريكه في التحالف «أنور إبراهيم»، أعلن «مهاتير محمد» عن استقالته في فبراير 2020. أعقب ذلك تسمية الملك لوزير الداخلية السابق «محيي الدين ياسين» رئيسًا للوزراء. وفي مايو 2020، أعلن الحزب الحاكم «بيرساتو» إنهاء عضوية «مهاتير محمد» بعد رفضه قيادة «ياسين» لرئاسة الوزراء وللحزب.

لم يصدر عن تركيا تعليق محدد عن التطورات السياسية في ماليزيا، بل يبدو عليها الترقب أكثر على أمل عودة الأوضاع إلى ما كانت عليه، خاصة مع ما صدر عن الحكومة الجديدة من تصريحات كشفت عن توجهات مغايرة للحكومة السابقة، حيث الرغبة الماليزية في تحسين العلاقات مع كل من الرياض ونيودلهي. وبحسب وزير الخارجية الماليزي، فإن «ماليزيا ليست قوة عظمى، ونحتاج أن نضمن أن أولئك الذين بإمكانهم التأثير في العالم أن يكونوا قريبين منا».

وعلى الرغم من المعوقات، لكن لا يمكن الجزم باحتمال اتجاه طرف نحو التخلي التام عن علاقته مع الطرف الآخر، ولكن ما يمكن تصوره هو اتجاه ماليزيا في إطار حكومتها الجديدة نحو تحقيق نوع من التوازن في سياستها الخارجية لا تخسر منه مًا حققته سابقًا، ولكن تعمل من خلاله على تحسين ما تضرر إلى جانب الاستمرار في توطيد علاقاتها الثنائية لا سيما الاقتصادية مع تركيا والجميع.

ختامًا، قد تلتزم تركيا بالحفاظ على موقع ماليزيا كبوابة لصناعاتها الدفاعية نحو منطقة آسيا والمحيط الهادئ. وبينما قد تشهد مشروعاتهما الإسلامية المشتركة (كقناة مكافحة الإسلاموفوبيا، ومنتدى كوالامبور) نوعًا من الخفوت والسكون النسبي جراء تداعيات جائحة كورونا وسياسات الحكومة الجديدة، ولكن من غير المتوقع أن يتخلى الرئيس التركي عن تقدمه المحقق بقمة كوالالمبور 2019. وعليه، وفي حال استمرار السكون الماليزي وعدم تجاوبه مع الرؤى التركية، قد تتجه تركيا بالتعاون مع «مهاتير محمد» نحو تأسيس أرضية بديلة عن كوالالمبور، لمتابعة أعمال حلم القيادة التركية للعالم الإسلامي.

مهاتير محمد وأنور ابراهيم خلال الحملة الانتخابية 2018

باكستان وحلم استعادة الإمبراطورية التركية

محمد فوزي

لقاء الرئيس الباكستاني عارف علوي، وزير الخارجية التركي مولود تشاووش أوغلو في إسلام أباد

تتميز العلاقات الباكستانية التركية بأنها قوية، وتشمل أوجه تعاون متعددة مقارنة بدول آسيا ذات الأغلبية المسلمة. فعلى الصعيد السياسي، تعد تركيا من الدول القليلة التي تتبنى موقفًا علنيًا داعمًا لباكستان في قضية كشمير، وهو ما ظهر جليًا خلال زيارة الرئيس التركي الأخيرة لإسلام أباد في فبراير 2020 حين أعلن عن تأييده لموقف باكستان من قضية كشمير، كما أدان قرارات الهند بشأن الإقليم. كما تُقدم أنقرة دعمًا سياسيًا كبيرًا لباكستان في إطار مجموعة الرقابة المالية FATF ساهم في عدم إدراج باكستان على القائمة السوداء للمجموعة. في المقابل، تتبنى إسلام أباد موقفًا داعمًا لأنقرة في عدد من المحافل الدولية. وعلى الصعيد الاقتصادي باتت تركيا مقصدًا سياحيًا للباكستانيين، كما صارت باكستان سوقًا مفتوحة للمنتجات التركية، ويعمل عدد من الشركات التركية في تنفيذ مشروعات في مجالات البنية التحتية. وثقافيًا، لطالما شكلت تركيا نموذجًا ثقافيًا يحظى بإعجاب النخب الباكستانية ذات التوجهات الغربية. وقد تعزّز هذا النموذج في ضوء نجاح حكومة العدالة والتنمية في تحجيم الدور السياسي للجيش التركي، وهو الأمر الذي بات -في حد ذاته- مصدر إلهام للنخب المدنية الباكستانية التي تتطلع للحد من الدور السياسي للجيش الباكستاني. وقد عملت تركيا على تعظيم دورها الثقافي من خلال العمل على نشر الأعمال الدرامية التركية التي تروج للنموذج العثماني الجديد.

● دعم متبادل بين إسلام أباد وأنقرة

شهدت العلاقات التركية-الباكستانية تناميًا كبيرًا منذ وصول حزب العدالة والتنمية إلى سدة الحكم في تركيا عام 2002، وهو الأمر الذي يأتي في ضوء التحرك التركي على الساحة الدولية والإقليمية بتطلعات إمبراطورية تحاول من خلاله استحضار التاريخ لإضفاء الشرعية على هذه الأطماع والأهداف التوسعية، وهو ما عكس ضرورة تسليط الضوء على مظاهر تنامي العلاقات بين الجانبين، وموقع «باكستان» في المقاربة التركية التي تقوم على فكرة «العثمانيون الجدد»، وهو ما انعكس على حضور البعد الديني أو الأيديولوجي كمدخل لتعزيز هذه العلاقات، فضلًا عن أبرز التحديات التي تواجه تنامي الحضور التركي في باكستان.

أولًا- تنامي العلاقات بين باكستان وتركيا في عهد العدالة والتنمية:

بدأت العلاقات التركية الباكستانية في التنامي منذ عام 1947 في ضوء كون تركيا من الدول القليلة التي سارعت إلى الاعتراف بباكستان عقب تأسيسها، فضلًا عن دعم تركيا محاولات باكستان لتصبح عضوًا في الأمم المتحدة. لكن حدث تحول كبير في المسار الخاص بتنامي هذه العلاقات منذ صعود حزب العدالة والتنمية التركي إلى سدة الحكم، وتصدّره المشهد السياسي في تركيا، خصوصًا مع حلم استعادة الإمبراطورية أو المشروع الذي يحمله العدالة والتنمية. وقد عبّر عن هذا المسار عددٌ من الشواهد، فالمتابع للعلاقات بين الجانبين يجد أن الرئيس التركي «رجب طيب أردوغان» قد زار باكستان 9 مرات أثناء توليه منصب رئيس الوزراء مروجًا بوصوله لرئاسة البلاد حتى اليوم. كما يُعد «أردوغان» الشخصية الأجنبية الوحيدة التي شاركت ثلاث مرات في جلسة مشتركة للبرلمان الباكستاني.

جدير بالذكر أن باكستان دعمت الموقف التركي في شمال قبرص، كما دعمت أنقرة إسلام أباد في إقليم جامو وكشمير، وكانت باكستان من أوائل الدول التي أدانت بشكل عاجل المحاولة الانقلابية الفاشلة في تركيا عام 2016، حتى إن المحكمة الباكستانية العليا كانت قد أمرت في 2019 الحكومة في إسلام أباد بتصنيف حركة «فتح الله جولن» التي يتهمها حزب العدالة والتنمية بترتيب المحاولة الانقلابية، كمنظمة إرهابية وحظر مدارسها في جميع أنحاء البلاد. وفي سياق متّصل، منعت تركيا بالتعاون مع السعودية عام 2018 مساعي أمريكية وبريطانية لإدراج باكستان ضمن قائمة الدول التي فشلت في الحد من تمويل الإرهاب، هذا فضلًا عن التعاون الكبير بين الجانبين خلال العقدين الأخيرين على وجه الخصوص في مجالات الاقتصاد والدفاع والصحة والطاقة، وهو ما جسده -على سبيل المثال- تأسيس شركة «زولو إنرجي هولدنج» لتوليد الكهرباء، وهي شركة تركية رائدة، مشروع طاقة شمسية قدرته 100 ميجاوات، في حديقة «القائد الأعظم الشمسية» في منطقة باهاوالبور بإقليم البنجاب أكبر أقاليم باكستان، وإعلان شركة «كوكا كولا» في تركيا في فبراير 2019 ضخ استثمارات بقيمة 200 مليون دولار في باكستان خلال فترة تراوح بين عامين وثلاثة أعوام، وإهداء تركيا لباكستان عددًا من المستشفيات في مناطق كإقليم البنجاب لاهور. أضف إلى ذلك الاتفاقات الدفاعية التي جرت بين الجانبين والتي كان آخرها عام 2019 بين شركة «توساش» للصناعات الجوية والفضائية ووزارة الدفاع الباكستانية، هذا فضلًا عن استمرار الجهود الحالية لتشييد القنصلية التركية في مدينة كراتشي (جنوب باكستان)، وهو الأمر الذي يحمل إشارة رمزية للأهمية والمستوى المتنامي الذي وصلت إليه العلاقات بين الجانبين.

ثانيًا- باكستان كجزء من المشروع التوسعي التركي:

- أهمية باكستان بالنسبة لتركيا:

يأتي الاهتمام التركي بباكستان في حقبة العدالة والتنمية في ضوء عددٍ من الاعتبارات والمحددات الرئيسية:

1- وجود توجه توسعي تبناه الحزب تعد فيه القارة الآسيوية عمومًا، وتحديدًا منطقة الوسط والجنوب، أولوية متقدمة في سلم السياسة الخارجية التركية. فقد تبنت السياسة التركية

تجاه هذه المنطقة توجهًا يقوم على أيديولوجيا «عثمانية» و«طورانية» تستهدف توسيع النفوذ والحضور التركي. في هذا السياق، تقع باكستان في إطار المجالات الحيوية التي تتحقق فيها المصالح التركية أو ما يُعرف بـ«العمق الاستراتيجي» كما ذهب «أحمد داود أوغلو» مهندس السياسة الخارجية التركية ومنظر «العثمانية الجديدة»، حيث تجمع باكستان بين الامتدادين الآسيوي والإسلامي، وبالتالي فالتمدد والنفوذ التركي في باكستان يمثل تمددًا في المجالين. وقد تصاعد هذا التوجه في ضوء حلم السيطرة على العالم الإسلامي الذي يسيطر على مخيلة القيادة التركية، وهو ما يدخل في إطار فكرة «العثمانيين الجدد»، فضلًا عن سعي تركيا لانتهاز فرصة وجود بعض الأصوات التي ترى أن منظمة التعاون الإسلامي يقودها العرب، والرغبة في تشكيل كتلة إسلامية بديلة بعيدة عن الهيمنة والقيادة العربية، وهو ما عبرت عنه عام 2019 القمة الإسلامية التي دعا إليها «مهاتير محمد» رئيس وزراء ماليزيا في ذلك الوقت، ودعوته في هذه القمة لكل من تركيا وقطر وباكستان وإندونيسيا وإيران، وهي القمة التي وصفها المشاركون بأنها «الخطوة الأولى نحو إعادة بناء القارة الإسلامية العظيمة»، وقد أعقب هذه القمة -وبالتحديد في فبراير -2020 زيارة لباكستان من قبل الرئيس التركي حاول من خلالها تعزيز العلاقات الثنائية، ودغدغة مشاعر المجتمع الباكستاني، وذلك من خلال اللعب على البعد الديني، حيث تحدث «أردوغان» عن الدعم الكامل لباكستان في مواجهة أي ضغوط سياسية، وأن الجانبين يعملان معًا لتوحيد العالم الإسلامي، ومواجهة الإسلاموفوبيا، والتضامن التركي مع الغالبية المسلمة في إقليم كشمير، فضلًا عن الحديث عن القضية الفلسطينية، وتوجهه بعد ذلك لأداء صلاة الجمعة في مسجد «فيصل» بالعاصمة الباكستانية إسلام أباد برفقة «عمران خان»، وهي كلها أحاديث وممارسات يدرك الرئيس التركي التداعيات الإيجابية لها لدى القطاعات المجتمعية في العالم الإسلامي التي تنبهر بكل من يتبنى خطابات شعبوية تتقاطع مع القضايا الحيوية لها بغض النظر عن الممارسات العملية، وهي التداعيات التي عبر عنها ضمنيًا ترحيب رئيس البرلمان الباكستاني بـ«أردوغان» قائلًا: «إننا هنا لا نستقبل أحد أصدقاء باكستان فحسب، إنما قائد وزعيم العالم الإسلامي»، وكذلك تصريحات رئيس الوزراء الباكستاني بعدها بفترة عندما صرح بأن «أردوغان» لو خاض الانتخابات المقبلة في باكستان فسيفوز، في إشارة إلى تزايد شعبية الرجل، وهو ما يستهدفه الرئيس التركي.

2- وجود مقوّمات لدى باكستان تُعزز من فرص الحضور التركي والتمدد من خلالها، فباكستان بلد مسلم، ولديه نزاعات تتعلق بمناطق كإقليم كشمير، وقد عرف في السنوات الأخيرة خصوصًا عقب الانتفاضات العربية منذ 2011 أن تركيا تبنت مقاربة تقوم على الانخراط في شئون المنطقة عبر توظيف هذه الأزمات والنزاعات، هذا بالإضافة للبعد الاقتصادي، حيث تعاني باكستان من أوضاع اقتصادية مأزومة خصوصًا مع شح الموارد، ولديها ديون مستحقة تجاه البنك الدولي، وبالتالي فهذا أحد المداخل والفرص المهمة بالنسبة لتركيا، حيث تمثل فرصة لفتح أسواق جديدة أمام المنتجات التركية، وتبادل تجاري أوسع، خصوصًا مع الكتلة السكانية الكبيرة لباكستان (212 مليون نسمة)، فضلًا عن كون باكستان جزءًا من طريق الحرير الجديد الذي يبدأ من الصين ويمر عبر باكستان وإيران ثم تركيا إلى أوروبا، وبالتالي فتعزيز العلاقات مع باكستان سيضمن لتركيا حضورًا أقوى فيما يتعلق بطريق الحرير وما يترتب عليه من منافع اقتصادية.

3- باكستان دولة محورية بالنسبة للعالم الإسلامي وللغرب على حد سواء، حيث إنها القوة النووية الإسلامية الوحيدة، كما أنها دولة مهمة في أجندة مكافحة الإرهاب الدولية.

الرئيس التركي رجب طيب أردوغان يستقبل رئيس الوزراء عمران خان قبل لقائهما في المجمع الرئاسي في أنقرة

● آليات النفوذ التركي في باكستان

يجد الملاحظ للنهج التركي إزاء باكستان أنه يقوم على أساس ما يُعرف بـ«الدبلوماسية متعددة المسارات»، بحيث تم تلزيم السياسة الخارجية التركية -على وجه العموم- إلى جهات فاعلة غير حكومية، فضلًا عن الجهود الدبلوماسية الحكومية، وهو نهج أشار له «أحمد داود أوغلو» من قبل، حيث أكد على أن سياسة القوة يجب أن تعبئ جميع الجهات الفاعلة الاجتماعية، وبالتالي تقوم تركيا باستخدام الجهات الفاعلة غير الحكومية كأدوات ووكلاء ومناوبين لسياستها الخارجية. في هذا السياق، تعتمد تركيا في تغلغلها في باكستان على:

1- الجهود الدبلوماسية الحكومية:

وقد أشرنا -في هذا الصدد- إلى أن هذا المسار يعتمد بشكل رئيسي على فكرة «الاستثمار في الأزمات» كأزمة إقليم كشمير والأزمة الاقتصادية، وعلى توسيع قاعدة الاتفاقات الثنائية في مجالات الدفاع والصحة والتعليم والتبادل الثقافي والطاقة.

2- القوة الناعمة:

إذا كانت تركيا في السنوات الأخيرة قد أصبحت فاعلًا رئيسيًا في معظم أزمات منطقة الشرق الأوسط انطلاقًا من أطماعها التوسعية ومشاريعها الإمبراطورية؛ فإنها قد عملت من خلال «القوة الناعمة» على اختراق المجتمعات العربية والإسلامية، واستغلال الوازع الديني، خصوصًا في هذه المجتمعات. وفيما يتعلق بباكستان، فقد اعتمدت القوة الناعمة التركية على ثلاث أدوات رئيسية:

- مديرية الشئون الدينية التركية:

تلعب مديرية الشئون الدينية التركية دورًا كبيرًا في خدمة أهداف وطموحات حزب العدالة والتنمية، خصوصًا فيما يتعلق بالترويج لأجندة الحزب ومشروعه القائم على فكرة «العثمانيين الجدد». وفي باكستان يُلاحَظ الدور الكبير الذي تلعبه المؤسسة، خصوصًا مع السعي لمحاكاة دور الأزهر الشريف ومنافسته، فضلًا عن استخدامها كأداة من أدوات مناوأة النفوذ السعودي في إسلام أباد. وقد قامت المديرية بتأسيس العديد من المساجد في باكستان، فضلًا عن بعض مدارس رياض الأطفال. وفي لقاء أخير في سبتمبر 2020 جمع كلًا من رئيس الشئون الدينية التركية «علي أرباش» بالوزير الباكستاني للشئون الدينية والوئام بين الأديان «بير نور الحق قدري»، أكد الجانبان على سعيهما للارتقاء بالتعاون بين المؤسسات الدينية لكل من البلدين فيما يتعلق بالخدمات الدينية والتعليم الديني، وصرح المسئول التركي بأنهم سعداء لوجود طلاب باكستانيين يتلقون تعليمهم في ثانويات إمام وخطيب الدولية وفي كليات الشريعة الدولية في تركيا، كما أنهم يقومون بتقديم الدعم لهؤلاء الطلاب عن طريق وقف الديانة التركي. وأشار «قدري» إلى أن باكستان تدرس تطبيق النظام الخاص بثانويات إمام وخطيب التركية في بلادهم، وأنهم يرغبون في الاستفادة من الخبرات الخاصة برئاسة الشئون الدينية التركية فيما يتعلق بتنشئة جيدة للجيل الشاب على وجه التحديد.

- المساعدات الإنسانية:

كما هو معلوم فإن تركيا تعتمد في مساعيها وأهدافها التوسعية على التغلغل داخل المجتمعات عبر «دبلوماسية المساعدات»، والتي تحاول إبراز الوجه الإنساني لتركيا وتجميل صورتها. في هذا الصدد، ينشط بشدة في تقديم المعونات والمساعدات للمجتمع الباكستاني من مؤسسات الهلال الأحمر التركي ووكالة تيكا ووقف الديانة التركي، وقد قامت تركيا في 2020 بتقديم مساعدات طبية لباكستان في إطار مساعيها لدعمها في مواجهة أزمة كورونا، بالإضافة لتقديمها المساعدات اللازمة لمستشفى رجب طيب أردوغان (الموجود في مدينة مظفر غارة الباكستانية) الذي تبلغ طاقته الاستيعابية 400 سرير، ودعم 600 أسرة محتاجة في بعض المدن الباكستانية، وقد جرى تقديم هذه المساعدات لمؤسسة الإغاثة الوطنية الباكستانية على مرتين خلال شهر أبريل 2020، بحضور وزير العلاقات البرلمانية الباكستاني «علي محمد خان»، والسفير

التركي لدى إسلام أباد «إحسان مصطفى يورداقول»، ومنسق (تيكا) في باكستان «غوكهان أوموت»، والمدير العام لـ(بيت المال) «عون عباس بوبي»، هذا فضلًا عن ما قدمته وكالة «تيكا» مؤخرًا من تدريبات في مجالات دعم الشباب والمرأة في باكستان

- الدراما التاريخية:

تبنى حزب العدالة والتنمية منذ عام 2014 توجهًا يقوم على ضرورة إنتاج أعمال درامية تخدم على المشروع التوسعي والإمبراطوري الخاص به، وتظهر الدولة العثمانية بالمظهر العظيم، وهو ما تم عبر إنتاج مجموعة من الأعمال الدرامية مثل «قيامة أرطغرل» و«يونس إمرة» و«عاصمة عبدالحميد الثاني» و«كوت العمارة» و«قيامة عثمان»، فضلًا عن العديد من الأعمال السينمائية التي تدور في نفس الفلك، وقد تم الترويج لهذه الأعمال على أعلى مستوى حتى إن الدراما التركية أصبحت تأتي في المرتبة المرتبة الثانية بعد الدراما الأمريكية من حيث التوزيع العالمي. ومسلسل «أرطغرل»، الذي بدأ تصويره في عام 2014، أصبح شائعًا لأول مرة على نتفلكس، ومنذ ذلك الحين تم ترخيصه لـ72 دولة. وتشير التقديرات إلى أن عدد المشتركين الباكستانيين في قناة المسلسل التركي «قيامة أرطغرل» على «يوتيوب» بلغ أكثر من مليوني مشترك، وأن القناة منذ افتتاحها على يوتيوب سجلت خلال 16 يومًا أكثر من 100 مليون مشاهدة، هذا فضلًا عن الترويج الكبير الذي يقوم به «عمران خان» للدراما التركية، حيث أعرب في أكثر من موضع عن إعجابه الشديد بالمسلسلات التركية، كما نصح شعبه بمتابعة المسلسلات التركية لتثقيفه والاقتداء بالنماذج «الحسنة فيها» خصوصًا مسلسلي «يونس إمره» و«قيامة أرطغرل»، وتدخل شخصيًا لتوجيه لجنة الإعلام الباكستانية لبث هذه المسلسلات.

- الإسلاميون في باكستان:

ترتبط قيادات العدالة والتنمية بعلاقات وثيقة مع الجماعة الإسلامية في باكستان، أكبر وأقدم الأحزاب السياسية الدينية في البلاد والتي تأسست عام 1941 بقيادة «أبي الأعلى المودودي»، وتعتبر فرع جماعة الإخوان المسلمين في باكستان، وبالتالي يجمع بين الجانبين منطلقات فكرية متقاربة ومواقف متشابهة من مختلف القضايا الإقليمية، وتمثل الجماعة الإسلامية إحدى الأدوات التي تحاول تركيا التمدد داخل باكستان من خلالها.

● التحديات التي تواجه الحضور التركي

يواجه المشروع التركي في باكستان مجموعة من التحديات المرتبطة بشكل رئيسي بكون باكستان مساحة للتنافس الإقليمي، وهو ما يفسر التأرجح والمواقف المتناقضة لرئيس الوزراء الباكستاني، الذي في غالب الوقت ينساق وراء المساعي التركية الرامية إلى إضعاف حضور المنافسين الإقليميين في باكستان، خصوصًا السعودية والإمارات ومصر، وتارة أخرى تجده يغازل الجانب السعودي حيث تحكمه الرغبة في الحصول على دعم السعوديين للخروج من الأزمة الاقتصادية الحادة لبلاده، هذا بالإضافة إلى الحضور القوي الذي تحظى به مؤسسة كالأزهر الشريف في باكستان، وذلك من خلال علمائه الذين ينتشرون في الجامعات الباكستانية خصوصًا الجامعة الإسلامية العالمية في إسلام أباد، حيث تعتبر البعثة المصرية إلى الجامعة الإسلامية من أهم البعثات المصرية إلى باكستان، أضف إلى ذلك شيوخ الأزهر الذين ينتشرون من خلال البعثات التي يرسلها الأزهر في المدارس والمساجد الباكستانية، فضلًا عن برامج التبادل الثقافي التي ترتبط بالطلاب الباكستانيين الوافدين إلى جامعة الأزهر بمصر، وكذلك الدورات التي يقدمها الأزهر للأئمة في باكستان، هذا ناهيك عن المساعدات الإنسانية التي يتم تقديمها للمجتمع الباكستاني.

سباقات محمومة:
فائض الصراع على الإرث الإمبراطوري الروسي-التركي في القوقاز وآسيا الوسطى

أحمد عليبه

أردوغان ومحاولة توسيع عضوية مجلس تعاون الدول الناطقة بالتركية

> توارت القضايا التي شكّلت الأزمة بين أذربيجان وأرمينيا على خلفية الصراع على وضع إقليم ناجورنو كاراباخ في مقابل تصدر حسابات روسيا وتركيا وربما إيران -إلى حدٍّ ما- تجاه العلاقة مع الطرفين. وغالبًا ما تزخم الأدبيات السياسية التي تعود إلى نحو قرن تقريبًا مع سقوط الإمبراطوريات الروسية والتركية بإرث كبير حول الصراعات التي امتدت على خريطة مناطق القوقاز وآسيا في الصراع والتنافس بين تلك الإمبراطوريات، وهو الإرث الذي أُعيد إحياؤه في مرحلة صعود كلٍّ من الاتحاد الروسي خلفًا للاتحاد السوفيتي، ومواكبة ذلك لتحولات النظام السياسي في تركيا مع وصول العدالة والتنمية الإسلامي إلى الحكم، وإعادة البحث عن الإرث العثماني في تلك المنطقة أيضًا.

● إرث تاريخي ضاغط

في هذا السياق يمكن القول إن معادلة الاشتباك الحاكمة التي تشكلت في هذه المنطقة خلال العقود السابقة حكمها هذا التنافس على الإرث التاريخي بين الروس والأتراك. فبالنسبة لموسكو التي حاولت استعادة إرثها، فقد عملت على تفصيل السلطة السياسية في معظم تلك الدول، ومناطق الحكم الذاتي، وبالتالي ارتبطت معها بصلات سياسية قوية، فضلًا عن رابط الاتحاد الروسي، أو ما عُرف على وجة الدقة بعقيدة «بريماكوف» التي كانت تسعى وفق خطة سياسية شاملة إلى استعادة نفوذ روسيا في دول «الكومنولث»، وكان البعد الثقافي هو الحاكم في هذه الفترة، بالنظر إلى وجود ملايين من الناطقين بالروسية فيها. وفي المقابل، تسلّلت أنقرة -في السياق ذاته- عبر استخدام نفس أدوات القوة الناعمة بحكم الارتباط الثقافي والديني مع جالية ربما أكبر في هذه المنطقة، خاصة وأن 7 عقود من حكم روسيا السوفيتية لتلك المناطق لم تغير كثيرًا في هوية الشرائح التركمانية الواسعة. وفي مرحلة التسعينيات، أي قبل وصول العدالة والتنمية للسلطة بنحو عقد تقريبًا، أُضيف إلى ذلك الرابط الديني، فمع سقوط الشيوعية طغت قضية الهوية الدينية في تلك المناطق، الأمر الذي وفر حاضنة واسعة للتمدد التركي، وربما زاد على ذلك سماح الولايات المتحدة والعديد من القوى الأوروبية بهذا التمدد لإفساح الطريق للإسلام التركي لغزو تلك المناطق كبديل للنسخة المتطرفة التي اتجهت إليها بعض التنظيمات هناك.

● مواقف القوى الدولية حيال التنافس الروسي-التركي

في مرحلة تالية وتحديدًا في 2009، تحوّل مسار الغزو الأيديولوجي التركي إلى مسار مؤسسي، مع إنشاء ما يُعرف بـ«مجلس التعاون التركي» للدول الناطقة بالتركية (CCTS)، ويعين له وزير في الحكومة التركية. وبالتبعية نشأت بالتدريج مصالح اقتصادية على غرار التنافس بين هذه القوى، ركزت فيها تركيا على عامل التنمية وصادراتها إلى تلك المنطقة. وفي المقابل، سعت موسكو إلى أن تكون المصدر الرئيسي لتسليح أغلب تلك الدول، وكذلك كان مجال الاهتمام بالثروات النفطية -ولا سيما الغاز- أحد أبعاد التنافس بين الطرفين، لكن بالنسبة لهما معًا شكل صعود الصين واهتمامها بتلك المناطق تحديًا

اجتماع لزعماء مجلس الدول الناطقة بالتركية اكتوبر 2019

كبيرًا. ووفق التقارير الاقتصادية الدولية، كان هناك تقارب نسبي في الميزان التجاري بين موسكو وبكين وإن كان يميل بشكل طفيف لصالح الصين.

أيضًا شكّلت الأدوار الدولية دورًا في مساحة العلاقة بين الطرفين. ففي عام 2000 على سبيل المثال، وضعت روسيا مع وصول الرئيس الروسي إلى الحكم استراتيجية الأمن القومي الروسي، وكانت تلك المناطق أحد أركان هذه الاستراتيجية، وبالتزامن أيضًا رعى مجلس الاستخبارات الأمريكية مؤتمرًا في العام ذاته لدراسة متغيرات البيئة الاستراتيجية، لا سيما وأنه كانت هناك سياسة غربية واضحة ومحددة تجاه الاتحاد السوفيتي في حقبة الحرب الباردة، لكنها أخذت في التغير مع تفكك الاتحاد السوفيتي للتكيف مع طبيعة التطورات واستقلال العديد من تلك الدول عن روسيا «الكومنولث المستقلة». لكن على الأرجح كانت حسابات القوى الغربية -خاصة الولايات المتحدة- يميل إلى الحسابات الخاصة بسياساتها الخارجية تجاه إيران والعلاقة مع الكوريتين واليابان، أي التركيز على بيئة القوقاز وآسيا الوسطى من منظور الأثر على البيئة المحيطة التي توليها واشنطن أولوية في السياسة الخارجية، وهو الإطار الذي شكّل هامشًا لحركة القوى الرئيسية المتنافسة بحكم الوضع الجيوسياسي كروسيا وتركيا.

متغير معادلة الاشتباك

المتغير اللاحق في التنافس التركي-الروسي على القوقاز شهد ذروته في مرحلة في الأعوام الثلاثة الأخيرة، مرتبطًا بعدة تفاعلات، منها: التقارب الروسي التركي في سوريا، والتحولات التي شهدتها الأزمة السورية، وطبيعة الترتيبات الأمنية في إطار التنسيق المشترك بين الجانبين، ومحاولتهما السعي لاحتواء ما ينسب من أزمة في تلك المنطقة وامتداد هذه العلاقات في مناطق أخرى تشهد صراعات لا سيما الوضع في ليبيا؛ وبالتالي تزايد هامش معادلة الاشتباك بين الطرفين، وهو ما كانت له انعكاسات واضحة على الأزمة الأذرية-الأرمينية. فمنذ 2018 ركّزت مراكز الفكر ووسائل الإعلام الروسية على تنامي الدور التركي في تلك المنطقة من زواية أن التمدد التركي هناك يأتي على حساب تآكل أرضية النفوذ الروسي.

استراتيجيات ما بعد الحرب الخاطفة في ناجورنو كاراباخ

دامت الحرب في إقليم ناجورنو كاراباخ 6 أسابيع، لكنها كانت كفيلة بأن تشكل تحولات فارقة في خريطة القوقاز بشكل عام. ومن المهم الإشارة إلى أن الصيغة الأيديولوجية للمشروع التركي والتي توظف داخليًا لعبت دورًا في الاستراتيجية التركية. وبشكل مبدئي يعكس الخطاب السياسي الرسمي التركي «غواية المشروعات الكبرى» مثل «تركيا الكبرى» و«الوطن الأزرق» وغيرها، ولكن -في المقابل- لا تلعب روسيا حاليًّا على توظيف مثل هذا الخطاب. في الأساس هناك عامل متغير موازين القوى، وتبدل المواقف الاستراتيجية للنظام الأذربيجاني التي سلط عليها الضوء في التقديرات الروسية والغربية أيضًا، وكان أبرز تلك المؤشرات تصريح وزير الدفاع الإذربيجاني «ذاكر غسانوف» إبان الحرب بأن تركيا هي الحليف الأقرب لبلاده، والذي اعتبرته «فاينانشال تايمز» بمثابة تحول فارق في العلاقة الأذرية الروسية.

أما على الصعيد المستقبلي فقد أشارت التقديرات التركية إلى أن الانخراط المستقبلي سيغير من خريطة الانخراط التركي في القوقاز وآسيا الوسطى، ولعل أبرز مثال هو: ما خطة مشروع «ممر ناختشيفان» الذي يعد جزءًا من «طريق الحرير الحديدي التركي» في القوقاز وآسيا الوسطى، ويمتد بين قارص (شرق الأناضول) مرورًا بأغدير (شرق تركيا) وصولًا إلى إقليم ناختشيفان، وهو أحد ثمار اتفاق ناجورنو كاراباخ، فإرهاصات تنفيذ المشروع بدأت منذ فبراير 2020 خلال زيارة للرئيس التركي «رجب طيب أردوغان» إلى أذربيجان، لكن كان يواجهه بعض التحديات، إلا أن معركة كاراباخ مهدت الطريق لتجاوز تلك التحديات، وبالتالي ستصل تركيا إلى عمق آسيا الوسطى عبر القوقاز بسهولة، كما ستتنقل أيضًا بين موانئ باكو الأذرية، وأتيراو الكازاخستانية، وتركمانباشي التركمانية في آسيا الوسطى، مما سيخلق لها مجالًا تجاريًّا واسعًا مع جميع البلدان المجاورة بحسب الرؤية التركية.

الانعكاسات على قوة التحالف الروسي-التركي

يصعب القول إن التحالف التركي-الروسي هش لدرجة الانكسار في المرحلة الحالية بالدرجة ذاتها التي يمكن بها القول إن التحالف بينهما صلب وليس عرضة للانكسار في المرحلة الحالية. لكن يمكن القول إن هناك تمايزاً بين الطرفين في رؤيتهما لهذا التحالف، فالغالب على الرؤى الأكاديمية في سياق قراءة أغلب ما قدم من تحليلات في إطار تناول اتفاق وقف إطلاق النار، أن روسيا قدمت تنازلات كبيرة ستكون لها انعكاسات سلبية في حجم الدور الروسي في القوقاز وآسيا الوسطى، بشكل عام. وفي المقابل، فإن الروايات الرسمية الروسية تبنت خياراً استراتيجيًا مرحليًا هو الحفاظ على التحالف مع تركيا حتى في الحد الأدنى للتحالف. في المقابل، تُظهر بعض المؤشرات التركية أنه يمكن المغامرة بهذا التحالف في مرحلة ما بحسب متغيرات المصالح. فعلى سبيل المثال، في 2 سبتمبر 2019 وقبل اندلاع الحرب في كاراباخ، وضعت صحيفة «إزفستيا» الروسية علامة استفهام حول تصريح وزير العلاقات التركية مع جمهوريات رابطة الدول المستقلة الناطقة بالتركية قال فيه: «إن تركيا خليفة الإمبراطورية العثمانية العظيمة عليها أن تنشئ تحالفًا مع أذربيجان وكازاخستان وأوزبكستان وقرغيزستان وتركمانستان حتى لو أدى ذلك إلى مواجهة حادة مع روسيا».

في الأخير، يظل من المبكر قراءة نتائج جولة الحرب الأخيرة في جنوب القوقاز، لكن القراءة الأولية تشير إلى أن المنطقة يعاد هيكلتها وفق الحسابات الجيوسياسية والمصالح في إطار التنافس متعدد القوى في بؤرة صراع إمبراطوري، وتعد معركة كاراباخ أحد مؤشراته، لكن تظل نتائج المعركة بالحسابات العسكرية التي أفرزتها أقل من أن تشكل نموذجًا قابلًا للتعميم في القوقاز وآسيا الوسطى، بالنظر لعوامل عديدة، منها: أن هناك إقرارًا دوليًا بتبعية الإقليم المتنازع عليه بالأساس لأذربيجان، الأمر الآخر هو أن الاتفاق الأمني الروسي الأرميني ضمن مثياق الأمن الجماعي لا يمنح روسيا حق الدفاع عن أرمينيا في المواجهة مع أذربيجان فيما يتعلق بالصراع على كاراباخ، إذ يضمن لها الدعم العسكري فقط. لكن لا يقلل ذلك أيضًا من حجم الخسائر الروسية بالمعنى اللوجستي، ففي الأخير خسرت أرمينيا في المعركة سلاحًا يقدر بأكثر من 4.7 مليارات دولار في تلك المعركة، وهو سلاح روسي بالأساس، الأمر الآخر أنه لن تستبعد روسيا من حساباتها أن سلاح الطائرات دون طيار التركية كان عامل حسم في المعركة، وتمكن من اختراق ثغرات منظومات دفاعية روسية مثل S-300.

وفي المقابل، لا يُعتقد أن روسيا ستُسقط من حساباتها العديد من الدروس المستفادة من هذه المعركة على المديين المتوسط والطويل، لا سيما وأنها استدركت جوانب الإخفاق في معادلة القوة، لذا حسّنت من وضعها في الاتفاق فنشرت قوة عسكرية تقدر بـ2000 جندي. كذلك فإن موسكو ترى أنها هي الطرف الضامن للاتفاق بحكم أنها التي قادت الأطراف إلى اتفاق وقف إطلاق النار، وبالتالي تظل هي الطرف القادر على إطفاء الحرائق التي تشعلها أنقرة في تلك المنطقة.

وفي المحصلة الأخيرة، تُضعف هذه النقاط من قوة التحالف الروسي-التركي بالنظر إلى طابع التوظيف البراجماتي المتبادل بينهما، وهو ما يعني أن تماسك التحالف رهن بمدى الاستجابة للمصالح ورهن قدرة كل طرف على ممارسة الضغوط على الطرف الآخر، وهو أمر لا يشكل ضمانة لبقائه في المستقبل في زيادة نقاط التباين في تلك المصالح.

العلاقات العسكرية لتركيا في جنوب شرق آسيا (ماليزيا وإندونيسيا). . توقعات بتعاون متزايد ومتنوع

محمد حسن - محمد منصور

رئيس المجلس الاستشاري الشعبي في جمهورية إندونيسيا خلال زيارة عمل لمركز الصناعة الاستراتيجية لنظام الدفاع بانقرة نوفمبر 2020

مع تبني تركيا مشروعًا أمميًا توسعيًا يقوم على توظيف أدوات الإسلام السياسي، وقعت المناطق الجغرافية (دول + كيانات اقتصادية) ذات الغالبية المسلمة السنّية ضمن بنك أهداف المشروع التركي لتطويع المكون السكاني الإسلامي في مشروعها التوسعي، وسخّرت أنقرة لذلك مختلف الأدوات والوسائل التي تراوحت ما بين أدوات القوة الناعمة والصلبة والمزج بينهما أحيانًا. ولمّا تصاعدت الخلافات وتضاربت وجهات النظر حيال مختلف القضايا الإقليمية والدولية بين تركيا وجيرانها الأوروبيين والولايات المتحدة جراء انتهاج أنقرة لسياسات وتحركات أحادية الجانب؛ ولّت تركيا وجهها شطر الشرق، وسعت لتدعيم أواصر الصلة والتعاون مع القوى الإقليمية والصاعدة فيه، وجاءت منطقة جنوب شرق آسيا على أجندة السياسة الخارجية التركية النشطة، خاصة أن تلك المنطقة تضم حوالي 240 مليون مسلم، بما نسبته 40% من إجمالي السكان.

فقد اتجهت تركيا في السنوات الأخيرة لتعزيز علاقاتها الثنائية مع دولتي ماليزيا وإندونيسيا (العضوين برابطة آسيان)، وكانت أداة «التعاون الدفاعي» من أبرز الأدوات التي استخدمتها أنقرة في الدخول لهاتين الدولتين، ويمكن عدّ ذلك لجملة من الأسباب، منها:

- تنامي الصناعات الدفاعية التركية في العقد الأخير، ففي عام 2010 كان لتركيا شركة واحدة على قائمة أول مائة شركة دفاعية في العالم. أما الآن فبات لديها سبع شركات على القائمة، متفوقة بذلك على روسيا وإسرائيل. كما تراجعت حصة تركيا من واردات الأسلحة بنسبة 48% من عام 2015 إلى 2019، وفي الوقت نفسه ازداد حجم صناعة الأسلحة من مليار دولار عام 2002 إلى 11 مليار دولار عام 2020، فيما فاقت قيمة الصادرات الدفاعية لتركيا 3 مليار دولار.

- تبوّأت الصناعة الدفاعية التركية حجر الزاوية في السياسة الخارجية لتركيا، وذلك بسبب اتجاه تركيا لسياسة صرف الأنظار عما يحدث باقتصادها المتداعي تحت وطأة أزمات انهيار العملة وهروب الاستثمارات الخارجية، كما تمنح الصناعات الدفاعية تركيا هامش مناورة أكبر في سياساتها الخارجية، وذلك منذ إصدار الرئيس التركي مرسومًا في يوليو 2018، بوضع الأمانة الفرعية لصناعات الدفاع تحت السيطرة المباشرة لمؤسسة الرئاسة، وتغيير اسمها لتصبح رئاسة الصناعات الدفاعية.

- تعرض الصناعات الدفاعية التركية لأخطار الخسائر الكبيرة، جراء حظر بعض الدول الغربية لتصدير التقنية العسكرية لتركيا، لا سيما تقنية تصنيع محركات الدبابات والطائرات المروحية والطائرات المسيرة، جراء السياسات الأحادية التركية، ما تسبب -على سبيل المثال لا الحصر- في خسارة تركية لعقد بقيمة 1. 5 مليارات دولار جرى توقيعه بين تركيا وباكستان العام 2018، لتصدير ثلاثين مروحية هجومية طراز «أتاك»، مما دفع تركيا لضرورة البحث عن زبائن جدد لقطاع الصناعات الدفاعية لتجنب أن تصبح تركيا هي الجهة الأساسية التي تتسلم منتجات التقنية العسكرية لقطاع الصناعات الدفاعية، ما يعني تفادي تشبع السوق المحلية قريبًا.

- تعاظم الاحتياجات الدفاعية لدولتي ماليزيا وإندونيسيا، لا سيما بعدما ارتفعت وتيرة العمليات الإرهابية في جنوب وشرق آسيا، ومن جهة أخرى صعود وتيرة التنافس الإقليمي بين دول الإقليم للسيطرة على المسارح والممرات البحرية.

أنماط التعاون الدفاعي بين تركيا وماليزيا وإندونيسيا

وانطلاقًا من النقاط السابقة، جاءت أنماط التعاون الدفاعي بين تركيا والثنائي الآسيوي (ماليزيا – إندونيسيا) متشابهة إلى حدٍّ قريب، بسبب تماثل البيئات الطبوغرافية التي تعمل فيها الآلة العسكرية لكلتا الدولتين اللتين تشكلان معًا مجموعة جزر وأشباه جزر، وتشرفان على بحر الصين الجنوبي من جهته الشرقية، ومضيق ملقا من الغرب. ويمكن عرض أنماط التعاون الدفاعي كالآتي:

أولًا- تركيا وماليزيا:

- مؤشّرات التصنيع المشترك والصفقات العسكرية:

يعتبر التعاون الدفاعي بين البلدين من أهم جوانب التعاون في إطار العلاقات الثنائية بينهما، حيث عقد كلا الجانبين الصفقة العسكرية الأولى بينهما عام 2000، ومن خلالها تزودت القوات المسلحة الماليزية بعدة دفعات من ناقلة الجند المدرعة التركية الصنع (إيه سي في - 300) التي تم تصنيعها على الأراضي الماليزية، بموجب ترخيص حصلت عليه شركة (ديفتيك) الماليزية من الشركة التركية المصنعة لهذا النوع، وهي شركة (إف إن إس إس)، التي عقدت منذ ذلك التوقيت شراكة مع الشركة الماليزية، لنقل تكنولوجيا تصنيع العربات المدرعة التركية إلى ماليزيا. وتم تصنيع نحو 270 مدرعة من هذا النوع، خلال الفترة ما بين عامي 2000 و2010، بنسخ متعددة تراوحت ما بين ناقلات الجند المدرعة، وعربات القتال المدرعة، وعربات الإسعاف الميداني.

أما الصفقة الأهم بين الجانبين في مجال العربات المدرعة، فتم توقيعها بقيمة 600 مليون دولار

في فبراير عام 2011، وبموجبها اتفقت شركة (إف إن إس إس) التركية، مع شركة (دي آر بي هايكم) الماليزية للصناعات الدفاعية، من أجل إطلاق خط إنتاج مشترك لتطوير ناقلة جند مدرعة متوافقة مع التضاريس والبيئة الماليزية، ومن خلال هذا الاتفاق تم البدء في التصنيع المحلي للمدرعة (آي في 8-زد إيه) ثُمانية الدفع، والتي تم تصميمها بناء على تصاميم المدرعة التركية الصنع (بارص).

وشهد عام 2019 تطورًا ملحوظًا في العلاقات العسكرية بين الجانبين، حيث شاركت عشرات الشركات الدفاعية التركية في معرض (ليما 2019) الإندونيسي للملاحة والفضاء، الذي أُقيم في أبريل 2019، وشهد توقيع عشر اتفاقيات وخطابات تعاون بين الشركات التركية والإندونيسية، خاصة في المجال الجوي والبحري، حيث وقعت شركة (ترسانة إسطنبول البحرية) اتفاقية تعاون مع شركة (Boustead Langkawi) البحرية الإندونيسية، وتم توقيع مذكرة تعاون بين شركتي الصناعات الجوية والفضائية التركية ورابطة صناعة الفضاء الماليزية، ومذكرة أخرى بين شركة (روكيتسان) التركية وشركة (Pyrotechnical Ordnance) الماليزية. وقد شارك في هذا المعرض أيضًا شركة الصناعات الجوية والفضائية (توساش)، وشركة (أسيلسان) للصناعات العسكرية الإلكترونية، وشركة (STM) لتكنولوجيا الدفاع، و(هافلسان) للصناعات الإلكترونية الجوية، و(روكيتسان) للصناعات الدفاعية والصواريخ.

في ديسمبر 2019، وقّعت شركة (طرابزون) التركية لتصنيع الأسلحة النارية اتفاقية لإنشاء مصنع لتصنيع وتجميع الأسلحة النارية في ماليزيا، وذلك بالتعاون مع شركة (KOP Mantap) الماليزية، وهي وحدة مملوكة بالكامل للشرطة الملكية الماليزية، وقد نص الاتفاق على نقل تكنولوجيا التصنيع بشكل كامل إلى إندونيسيا، باستثمار تصل قيمته إلى عشرة ملايين دولار، سيتم من خلاله إنتاج البنادق التركية الصنع (Zigana PX-9).

- الزيارات المتبادلة:

في شهر يوليو 2019، قام رئيس الوزراء الماليزي «مهاتير محمد» بزيارة العاصمة التركية، وقام بجولة في عدد من المصانع الحربية التركية، من بينها مصنع شركة (بايكار) للصناعات الجوية في مدينة إسطنبول، وشركة (توساش) لصناعة المحركات، وحضر عرضًا جويًا للطائرات دون طيار (إنكا) و(بيرقدار)، بجانب المروحيات القتالية (أتاك). وقد تم خلال هذه الزيارة بحث إمكانية شراء ماليزيا للطائرات التركية دون طيار.

في شهر أكتوبر من العام نفسه، أعلن وزير الدفاع الماليزي «محمد سابو» أن كلا البلدين قد بدأ محادثات جديدة تستهدف إنتاج نوع جديد من أنواع العربات المدرعة بشكل مشترك. وفي شهر ديسمبر، تم خلال لقاء قمة عقده كل من وزير الوزراء الماليزي والرئيس التركي، على هامش قمة كوالالمبور الإسلامية، توقيع عدة اتفاقيات للتعاون العسكري، منها اتفاق حول تصنيع معدات الاتصالات العسكرية بين شركة (Sapura Secured) الإندونيسية وشركة (أسيليسان) التركية، ومذكرة تفاهم بين شركة (هافيلسان) التركية وشركة (إيه إم بي) الإندونيسية حول تصنيع منظومات ساحلية للرادار، ومذكرة أخرى للتفاهم بين شركة (Tijan Galaxy) الإندونيسية وشركة (بايندر ماكينا) التركية حول التعاون في مجال نقل تكنولوجيا تصنيع الطائرات دون طيار.

ثانيًا- تركيا وإندونيسيا:

- مؤشرات التصنيع المشترك والصفقات العسكرية:

حلت إندونيسيا كإحدى أهم الدول التي حرص النظام التركي على تعزيز ارتباطاته الدفاعية بها، إذ تعتبر إندونيسيا أكبر دولة إسلامية بعدد السكان وغالبية سكانها البالغ تعدادهم أكثر من 260 مليون نسمة. ويشكل المسلمون نحو 88% من إجمالي عدد السكان. كما زار الرئيس الإندونيسي تركيا في عام 2017. ومن المقرر أن يزور الرئيس التركي إندونيسيا العام المقبل 2021.

وفي هذا الصدد، وقّعت شركة تصنيع المنتجات العسكرية الإندونيسية (PT Pindad) وشركة إنتاج

المركبات المدرعة التركية (FNSS) اتفاقًا في عام 2015 لتصنيع نماذج أولية لدبابات متوسطة الحجم، بموجب قانون جمهورية إندونيسيا رقم 19 لعام 2014 بشأن التصديق على اتفاقية التعاون في مجال الصناعات الدفاعية بين حكومة جمهورية إندونيسيا وحكومة جمهورية تركيا.

وفي مايو 2017، كُشف النقاب عن دبابة «كابلان إم تي» الإندونيسية-التركية، خلال المعرض الدولي الثالث عشر لصناعة الدفاع في إسطنبول. وتُعرف الدبابة في إندونيسيا باسم دبابة «تايجر»، مع مواصفات تتوافق والظروف الميدانية والطبوغرافية في إندونيسيا، ومخصصة لأغراض الدعم والتغطية النارية، وقادرة على التواجد في المستنقعات وتزن حوالي 20-40 طنًا، ومجهزة بمدافع عيار 90-105 ملم.

وفي إبريل 2019، تم التوقيع على عقد تصنيع الدبابات بين البلدين، بتكلفة وصلت إلى 135 مليون دولار، لتوريد من 18 إلى 20 دبابة.

وتسلّمت البحرية الإندونيسية في 22 أكتوبر 2020، حزمًا من أجهزة تشويش وشراك خداعية مضادة للطوربيدات؛ من شركة أسلسان التركية، وذلك بموجب عقد تم توقيعه في عام 2019. وتجدر الإشارة إلى زيارة وزير الدفاع الإندونيسي في نفس يوم استلام إندونيسيا لقواذف التشويش والشراك الخداعية، وبهذا تصل الزيارات الرسمية التي أجراها وزير الدفاع الإندونيسي لأنقرة منذ منتصف 2019 إلى أربع زيارات.

وفي وقت سابق من عام 2018، أعلنت شركة تصنيع الطائرات الإندونيسية PT Dirgantara أنها تتعاون مع شركة صناعات الفضاء التركية (TAI / TUSAŞ) لإنتاج الطائرات بدون طيار. ولكن حتى اللحظة لم تعلن أي من نتائج هذا التعاون، سواء في صفقة لتوريد المسيرات التركية، أو العمل على نموذج محلي لإندونيسيا.

وتعمل طوربيدات التشويش والشراك الخداعية على أسطول الغواصات الإندونيسية طرازات (1400/209).

- الزيارات المتبادلة:

زار رئيس مجلس الشورى الشعبي لجمهورية إندونيسيا «بامبانج سوساتيو»، تركيا في نوفمبر الماضي، وشجع على زيادة التعاون في صناعة الدفاع وتطوير التكنولوجيا بين إندونيسيا وتركيا، والتي كانت قائمة منذ عام 2010.

وذكر أن تعزيز هذا التعاون انعكس في كثافة الزيارات التي قام بها وزير الدفاع الإندونيسي «برابوو سوبيانتو» إلى تركيا. كما أجرى زيارة عمل لمركز الصناعة الاستراتيجية لنظام الدفاع FNSS، في أنقرة.

في سياق متصل، زار وزير خارجية تركيا «مولود تشاويش أوغلو» إندونيسيا في 23 ديسمبر 2020، كما التقى وزيرَ الدفاع الإندونيسي «برابوو سبيانتو»، مؤكدًا على أن البلدين سيعززان التعاون بينهما في مجال صناعة الدفاع. وأكد «أوغلو» على رغبة تركيا في توقيع اتفاقية تعاون دفاعي مع إندونيسيا قريبًا. وذكرت «جاكرتا بوست» أن وزيرة الخارجية الإندونيسية «ريتنو مرسودي» قالت إن البلدين يتطلعان إلى تشكيل «مجلس استراتيجي رفيع المستوى» كمنتدى لزعمائهما لمناقشة القضايا الاستراتيجية الثنائية والإقليمية ومتعددة الأطراف بانتظام.

● مستقبل التعاون العسكري بين الثلاثي تركيا وماليزيا وإندونيسيا

تنظر تركيا لمنطقة جنوب شرق آسيا، بعين من الحذر جراء تجاربها القليلة في هذه المنطقة، ووجود فواعل إقليمية ودولية عملوا على صياغة شبكة من التفاهمات والتوازنات، تحصل بموجبها هذه الدول على بعض من التقنيات العسكرية والدفاعية بما يمكنها من الاستمرار في تثبيت توازن القوى، وتدشين كيانات اقتصادية كتجمع دول الآسيان. وبالنظر لمستوى الشراكة العسكرية التركية مع كل من ماليزيا وإندونيسيا، يتضح أنها انحصرت حتى اللحظة في مسار التصنيع المشترك للقوة المدرعة (دبابات متوسطة + مدرعات مجنزرة خفيفة).

وزير الخارجية التركي ونظيرته الاندونسية اثناء توقيع مذكرات تفاهم في جاكرتا ديسمبر 2020

ولكن يتوقع أن يتزايد بشكل حاد معدل التعاون بين الجانبين في المجال التسليحي، حيث ترغب تركيا بشكل واضح في فتح سوق لطائراتها دون طيار في إندونيسيا. كما دعت رسميًا شركة صناعة الطيران والفضاء التركية في يناير 2020، وزارة الدفاع الماليزية، للانضمام إلى برنامج مقاتلات الجيل الخامس التركية من نوع (TF-X)، حيث أعلن الرئيس التنفيذي للشركة «تيميل كوتيل» أنه ينتظر رد كوالالمبور على هذا العرض، الذي يتوقع أن تتبعه عروض أخرى لمشاركة ماليزيا في المشاريع التركية العسكرية الحالية، مثل برنامج تصنيع دبابات (ألطاي). ولكن العقوبات العسكرية الغربية المفروضة على تركيا، وخاصة فيما يتعلق بحصولها على تقنية تصنيع المحركات للطائرات المسيرة والنفاثة، تجعل من خطط التصنيع المشترك لمقاتلة شبحية ضربًا من ضروب المغالاة التركية في تسويق نفسها كقوة صاعدة في مجال الصناعات الدفاعية.

كما يبدو تركيز أنقرة بشكل كبير على الجانب البحري في التعاون مع ماليزيا وإندونيسيا، فكلا البلدين جزر. حيث تتكون إندونيسيا من 17500 جزيرة، وتتكون ماليزيا من 12 جزيرة رئيسية، وهو ما يرفع من مكانة ومحورية دور القوات البحرية في كلا البلدين، حيث تسعى كوالالمبور إلى إحلال وتجديد أسطولها البحري، الذي يعتبر متقادمًا في مجمله، وهذا يفسر الكم الكبير للاتفاقيات ومذكرات التفاهم التي تم توقيعها بين البلدين في المجال البحري، وحاليًا يبحث كل منهما عن إمكانية التصنيع المشترك لفرقاطات ثقيلة. وأخيرًا، كانت العلاقات بين الجانبين على مستوى المناورات العسكرية أقل زخمًا، حيث لم يشارك كلا البلدين في مناورات مشتركة إلا في مايو عام 2019، عندما شاركت إندونيسيا في مناورات (المنقذ 19) التركية. وسوف يشارك البلدان في مناورات (أمان 2021) قبالة الساحل الباكستاني في فبراير المقبل، والتي تشارك فيها نحو 30 دولة.

على صعيد التقنية العسكرية، فمن المحتمل أن تزود تركيا أيًا من البلدين بالطائرات المسيرة، في سياق تنامي التعاون العسكري معها وحصول البحرية الماليزية على حزمة طوربيدات وشراك خداعية متقدمة تقنيًا تعمل على متن غواصاتها الهجومية طراز تايب 209. إلا أن تلك المسارات المحتملة من التعاون قد تبدو في مجملها أقل مما تطمح أنقرة في الوصول إليه نظرًا لتوازن القوى الموجود في جنوب شرق آسيا، وعدم منافسة التقنية التركية لمثيلاتها الأمريكية والصينية واليابانية.

ما بين الضرورة والعزلة..
العلاقات العسكرية بين إسلام أباد وأنقرة

محمد منصور

رئيس أركان البحرية الباكستانية يزور تركيا و يجتمع مع قيادة الدفاع التركية

تلفّت العلاقات بين تركيا وباكستان دفعات قوية ومؤثرة خلال السنوات الأخيرة، خاصة على الجانب العسكري، بعد فترة طويلة اتسمت فيها هذه العلاقات بالنمطية والمحدودية. العلاقات العسكرية بين الجانبين، والتي كانت تاريخيًا مرتبطة منذ خمسينيات القرن الماضي بدخول كلا البلدين ضمن حلف بغداد، المعروف باسم منظمة المعاهدة المركزية (CENTO)، وتوقيعهما في فبراير عام 1954 اتفاقية شاملة للصداقة والتعاون العسكري المشترك؛ كانت متأثرة بشكل دائم بموقف كلٍ منهما من الأزمات الخارجية التي يعانيان منها، خاصة على المستوى الإقليمي، حيث تطابقت توجهاتهما في العديد من الملفات، خاصة ما يتعلق بالموقف من الصراع بين المعسكرين الشرقي والغربي خلال حقبة الحرب الباردة، وكذا مواقفهما من الأزمات المحيطة بهما، خاصة فيما يتعلق بقضيتي كشمير وقبرص. لكن رغم هذا، لم تشهد العلاقات العسكرية بين الجانبين تطورًا ملحوظًا إلا في مطلع الألفية الجديدة، على خلفية تصاعد الطموحات الإقليمية لكل منهما، وتوتر علاقاتهما مع الولايات المتحدة الأمريكية.

● المسار التاريخي للعلاقات العسكرية بين الجانبين أواخر القرن الماضي:

خلال فترة السبعينيات، تبادل كلا البلدين الدعم العسكري والأمني، بدافع تعرض كل منهما لتحديات أساسية على المستوى الاستراتيجي. إسلام أباد تلقت الدعم التركي على جميع المستويات خلال فترة الحراك التي سبقت حصول بنجلاديش على استقلالها، في حين قدمت باكستان دعمها لتركيا خلال الأزمة القبرصية، وزودتها بالدعم العسكري واللوجستي، خاصة خلال فترة توقيع الولايات المتحدة لعقوبات عسكرية على أنقرة، على خلفية تدخل الجيش التركي في قبرص. وقد تعززت العلاقات العسكرية بين الجانبين عام 1988، بتأسيسهما لجنة عسكرية مشتركة، تمت تسميتها (المجموعة الاستشارية العسكرية) بهدف إدامة التعاون العسكري بينهما.

خلال حقبة التسعينيات، ضعفت العلاقات بين الجانبين بشكل عام، نتيجة للظروف الداخلية لكل منهما، والتوجهات المختلفة لكل منهما على المستوى الخارجي. فقد أعطت أنقرة أولوية أساسية للتعاطي مع الجمهوريات المستقلة عن الاتحاد السوفيتي ويوغوسلافيا. في حين ركزت باكستان على محيطها القريب، خاصة الهند وأفغانستان، حيث كان اهتمام إسلام أباد منصبًا بشكل رئيسي على محاولة السيطرة على الأوضاع في أفغانستان، التي كانت في خضم تداعيات الغزو السوفيتي. رغم ذلك، وقّع الجانبان صفقة تسليحية وحيدة عام 1994، تزودت بموجبها الشرطة الباكستانية بنحو 50 مدرعة خفيفة من نوع (شورلاند) بريطانية المنشأ وتركية الصنع.

● العلاقات العسكرية بين الجانبين في العقد الأول من الألفية الجديدة:

شهد شهر يونيو عام 2003 تطورًا أساسيًا في العلاقات العسكرية بين البلدين، وذلك خلال زيارة الرئيس التركي «رجب طيب أردوغان» إلى باكستان، حيث اتفق الجانبان على تطوير المجموعة العسكرية المشتركة بينهما، لتصبح في شكل مجلس للتعاون الاستراتيجي رفيع المستوى، يعقد اجتماعات دورية تجمع القادة العسكريين والأمنيين لكلا البلدين، من أجل تنسيق المواقف وإدارة ملف التعاون العسكري بين الجانبين. وتلا هذه الخطوة توقيع كلا الجانبين عام 2004 معاهدة للتعاون في مجال مكافحة الإرهاب الدولي والجريمة المنظمة، وتلتها نحو 60 اتفاقية مختلفة حول التعاون العسكري، خاصة خلال عامي 2018 و2019. وركز كلا البلدين منذ ذلك التوقيت فيما يتعلق بالتعاون العسكري على الجانبين التسليحي والتدريبي.

أ- العلاقات التسليحية:

- الجانب البحري:

يُعد التسليح البحري هو الجانب الأساسي من جوانب التعاون التسليحي بين الجانبين، وذلك بسبب أن سلاح البحرية يعد ركنًا أساسيًا من أركان العقيدة العسكرية لكلا الجانبين. أول صفقة بحرية معاصرة بينهما كانت عام 2006، وتزودت بموجبها البحرية الباكستانية بسفينتي هجوم سريع تركية الصنع من الفئة (MRTP-33). وفي عام 2013، وقع الجانبان عقدًا بقيمة 80 مليون دولار، تم بموجبه البدء في بناء سفينة تموين بالوقود لصالح البحرية الباكستانية، حيث أشرفت شركة الدفاع التركية (STM) على عمليات بناء هذه السفينة في الترسانة البحرية بمدينة كراتشي الباكستانية، لتصبح أكبر سفينة يتم بناؤها في هذه الترسانة، وبلغت حمولتها الإجمالية سبعة عشر ألف طن، ودخلت الخدمة في سلاح البحرية الباكستاني عام 2018.

شهد عام 2016، وتحديدًا شهر يونيو، نقلة نوعية في مجال الصناعات العسكرية البحرية بين كلا الجانبين، حين فازت شركة (STM) الحكومية التركية، بعقد لترقية ثلاث غواصات هجومية باكستانية من الفئة (أجوستا 90) الفرنسية الصنع، بحيث يتم ترقية إحداها بشكل أساسي، مع خيار تنفيذ نفس الترقية للغواصتين المتبقيتين، على أن يتم ذلك في الترسانات الباكستانية، وقد أوشكت عمليات ترقية الغواصة الأولى على الانتهاء. وتشمل عمليات

الترقية، استبدال كامل لتجهيزات السونار، وأنظمة المنظار ونظام القيادة والتحكم، والرادار وأنظمة الدعم الإلكترونية، مع دمج تجهيزات إلكترونية من تصنيع شركات تركية منها شركتا (أسيلسان) و(هافيلسان)، خاصة منظومة)زارجانا(المضادة للطوربيدات، بجانب صيانة هيكل الغواصات.

في شهر يوليو عام 2018، وقّع الجانبان الصفقة البحرية الأكبر بينهما، حين اتفقت وزارة الإنتاج الدفاعي الباكستانية وشركة (أسفات) التركية، على بناء أربعة كورفيتات صاروخية تركية من الفئة (ميلجم)، لصالح البحرية الباكستانية، بقيمة 1.5 مليار دولار. وقد تضمّن هذا الاتفاق النقل المتزامن لتكنولوجيا التصنيع، على أن يتم بناء كورفيتين اثنين في حوض بناء السفن التابعة لشركة (KSEW) الباكستانية في مدينة كراتشي، وبناء الاثنين الآخرين في ترسانة مدينة إسطنبول التركية. وقد تسلمت البحرية التركية بالفعل أول كورفيت من هذا النوع أوائل يونيو الماضي، ومن المتوقع أن تتسلم الثلاثة المتبقية بحلول عام 2024. لكن برزت -في هذا الصدد- معضلة تتعلق بتأثير العقوبات الأمريكية الأخيرة على برنامج تصنيع هذه الكورفيتات، وذلك بسبب أن بعض أجزائها يتم تصنيعها في الولايات المتحدة، مثل توربينات الغاز من نوع (LM-2500)، التي تصنعها شركة جنرال إلكتريك الأمريكية، فقد أعلنت الشركة في أكتوبر الماضي أنها ستزود تركيا بالتوربينات اللازمة للكورفيتات الباكستانية، لكن بالنظر إلى حزمة العقوبات الأمريكية الجديدة، قد تتم إعاقة تسليم هذه التوربينات إلى تركيا في المستقبل القريب.

- الجانب الجوي والبري:

شاب التعاون التسليحي بين الجانبين في مجال الأسلحة البرية ضعف واضح، نتيجة لتفوق كل منهما فيما يتعلق بالأنظمة البرية، سواء على مستوى التصنيع المحلي أو امتلاك طائفة واسعة منها. في حين كان التعاون التسليحي بينهما على الجانب الجوي كبيرًا نسبيًا. ففي عام 2009، وقّع الجانبان اتفاقية لتزويد الجيش الباكستاني بنحو 72 مدفعًا تركيًا مقطورًا من نوع (بانتر) عيار 155 ملم، وتم بالفعل تسليمها لباكستان في الفترة بين عامي 2011 و2013. وقد شهد شهر يونيو من العام نفسه الاتفاق على أن تتولى شركة الصناعات الفضائية التركية تحديث مقاتلات سلاح الجو الباكستاني من نوع (إف 16)، بعد أن فازت الشركة التركية بالمناقصة العالمية التي أعلنت عنها إسلام أباد، وتضمنت تحديث نحو 41 مقاتلة من هذا النوع، وقد بدأت الشركة التركية أواخر عام 2010 في عمليات تحديث المقاتلات الباكستانية، وهذا يشمل تحديث الجانب الإلكتروني والهيكلي.

عام 2015، تلقّى سلاح الجو الباكستاني هبة تركية، تكونت من 34 طائرة تدريب متقدم تركية الصنع من نوع (تي37-)، مع قطع غيار ومعدات دعم فني، علمًا بأن هذه الطائرات كانت تخدم سابقًا في سلاح الجو التركي. وفي العام التالي، 2017، وقع كلا الجانبين عقدًا بقيمة 50 مليون دولار، تزود بموجبه سلاح الجو التركي بنحو 52 طائرة تدريب متقدم باكستانية الصنع من نوع (سوبر موشاك).

تم تعزيز التعاون التسليحي بين الجانبين عام 2018، عبر عدة صفقات تعد هي الأكبر بينهما، وشكلت العقود التصديرية العسكرية الأكبر لتركيا على الإطلاق، من خلالها أصبحت أنقرة المورد الثاني للأسلحة إلى باكستان خلف الصين. على رأس هذه الصفقات صفقة تم توقيعها في شهر مايو، بقيمة 1.5 مليار دولار، لتزويد سلاح الجو الباكستاني بـ30 مروحية قتالية تركية الصنع من نوع (تي 129 أتاك)؛ إلا أن هذا العقد لم يتم تفعيله أو تسليم أي من المروحيات الواردة فيه بسبب عرقلة الولايات المتحدة لهذه الصفقة، برفضها منح ترخيص لشركة صناعة الطيران التركية (TAI) لتصدير هذه الطائرات إلى باكستان، نظرًا لأن كلًا منها يعمل بمحركين من نوع (4A-LHTEC T800) الذي تنتجه بشكل مشترك شركة (رولز رويس) البريطانية و(هني ويل) الأمريكية، وهذا يعطي الحق لواشنطن كي تحظر بيع هذه المروحيات إلى باكستان نتيجة لحظر السلاح الذي تفرضه عليها، ناهيك عن تطبيقها لعقوبات عسكرية

مؤخرًا على أنقرة. إزاء هذا الوضع، أعطت إسلام أباد مهلة عام لأنقرة، لكي تبحث في إمكانية قيام شركات تركية محلية، مثل شركة (توساش)، بتطوير محركات محلية الصنع لهذه الطائرات، أو إيجاد بدائل لهذه المحركات من أوكرانيا، وحتى حدوث ذلك سيظل تنفيذ هذا العقد معلقًا، وربما يتم إلغاؤه لصالح شراء مروحيات قتالية أخرى، مثل المروحية الصينية (Z 10).

ب- المناورات المشتركة واتفاقيات التعاون والتدريب:

في فبراير 2020، شارك الرئيس التركي «رجب طيب أردوغان» ورئيس الوزراء الباكستاني «عمران خان» في رئاسة الجلسة السادسة لمجلس التعاون الاستراتيجي الباكستاني التركي رفيع المستوى، ووقّعا 13 مذكرة تفاهم، خمسة منها تتعلق بالجانب العسكري، خاصة الجانب المتعلق ببرامج التدريب المشترك. حيث تم تجديد برنامج تبادل التدريب العسكري، الذي بدأ عام 2000، وبموجبه تدرب نحو 1500 ضابط باكستاني في المعاهد العسكرية التركية، خلال الفترة ما بين عامي 2000 و2010، وفي الفترة نفسها، شارك 125 عسكريًا تركيًا في برامج تعليمية داخل الكليات العسكرية الباكستانية.

هذا التبادل شمل أيضًا الجانب الأكاديمي، حيث شهدت هذه الزيارة توقيع اتفاقية للشراكة بين شركة صناعة الطيران التركية (TAI) والجامعة الوطنية الباكستانية للعلوم والتكنولوجيا، بهدف تبادل الطلاب وأعضاء هيئة التدريس، وتنفيذ البحوث المشتركة، والتدريب على إمكانيات نقل التكنولوجيا، خاصة مع استضافة باكستان لعدة فعاليات خاصة بالصناعات العسكرية التركية، مثل معرض الدفاع التركي (ميناء الدفاع الخامس) في أكتوبر 2019.

فيما يتعلق بالمناورات المشتركة بين الجانبين، فقد نفذت قواتهما الجوية في أكتوبر 2018 تدريبات مشتركة في قاعدة عمليات لم يكشف عنها في باكستان، تلا ذلك تدريبات مشتركة للقوات الخاصة، تمت في مارس 2019، تحت اسم (Jinnah)، في مركز التدريب الجبلي الخاص بالقوات الخاصة التركية. عقب ذلك تم إجراء مناورات رئيسية في أبريل 2019، شاركت فيها جيوش تركيا وباكستان وأوزبكستان، في منطقة جيزاك شرقي أوزبكستان، تمت تسميتها (درع الشراكة 2019).

تلت هذه المناورات مناورات بحرية مهمة تمت على مدار 12 يومًا، بين باكستان وتركيا ودول أخرى،

مناورات "درع الشراكة – 2019" العسكرية في أوزباكستان بمشاركة تركيا وباكستان

شرقي المتوسط، في نوفمبر من العام نفسه، تمت تسميتها (دوجو أكدينيز)، شاركت فيها باكستان بفرقاطة وطائرة دورية بحرية، وقد كان من اللافت قيام طائرة الدورية الباكستانية، باختراق المجال الجوي اليوناني. وبعد ذلك بأسبوع، اخترقت فرقاطة باكستانية المياه اليونانية، خلال تمرين عابر لها مع البحرية التركية. وقد تصاعدت في ذلك التوقيت الأصوات اليونانية التي تتهم تركيا باستخدام طيارين باكستانيين للعمل على مقاتلاتها من نوع (إف 16)، لتعويض النقص الحاد في الطيارين المقاتلين، الذي اعترى سلاح الجو التركي عقب عمليات التطهير الواسعة التي تمت في صفوفه، عقب انقلاب عام 2016. وقد تعززت هذه القناعة أكثر بعد توقيع شركة (يونتيم) التركية، عقدًا أواخر عام 2019، لتدريب نحو 30 طيارًا من سلاح الجو الباكستاني، على الأنظمة الجديدة التي قامت الشركات التركية بتطويرها في مقاتلات إف 16 الباكستانية، بحيث يتم هذا التدريب في تركيا على متن المقاتلات التركية.

جدير بالذكر أنه تم الاتفاق خلال زيارة وزير الدفاع التركي «خلوصي أكار» إلى باكستان في أكتوبر 2020، على مشاركة البحرية التركية في المناورات البحرية متعددة الجنسيات (أمان 2021) التي ستنظمها باكستان في فبراير 2021.

● الاتجاهات المستقبلية للعلاقات التسليحية بين الجانبين:

خلال زيارة الرئيس التركي لباكستان أوائل 2020، أشار إلى أن الشركات التركية باتت مشاركة في نحو 68 مشروعًا دفاعيًا في باكستان، تبلغ قيمتها أكثر من 3.5 مليارات دولار أمريكي، وأعرب عن رغبة بلاده في توسيع مجال التعاون بين البلدين في مجال التصنيع العسكري المشترك، خاصة فيما يتعلق بالأنظمة الجوية، فقد بدأت باكستان في إدخال الشركات التركية تدريجيًا ضمن إنتاج المقاتلة الباكستانية (جي إف 17)، حيث حصلت من شركة (أسيلسان) التركية، خلال الفترة ما بين عامي 2017 و2018، على ما مجموعه 24 حاضن تهديف كهروبصري من نوع (أسيلبود)، بقيمة تجاوزت 50 مليون دولار، ويبحث كلا الجانبين حاليًا في دمج أنظمة إدارة نيران وذخائر تركية على متن هذه المقاتلة.

فيما يتعلق بالطائرات دون طيار، كان كلا الجانبين قد وقّعا في يونيو 2006 اتفاقية للتعاون في مجال الطائرات دون طيار، بحيث يتم الإنتاج المشترك فيما بينهما، لكن لم يتم تفعيل هذا العقد بصورة فعلية حتى الآن. وتستهدف أنقرة في الوقت الحالي استغلال حاجة باكستان لطائرات تكتيكية دون طيار، لتغطية الحدود بينها وبين الصين والهند، من أجل التسويق لمنتجاتها من الطائرات دون طيار، مثل الطائرة الهجومية (بيرقدار)، والطائرة الصغيرة (S-250)، التي أبدت إسلام أباد هذا العام اهتمامًا بها.

يضاف إلى ما سبق، اهتمام باكستان المتزايد هذا العام، ببعض الأنظمة التركية المضادة للطائرات دون طيار، مثل منظومة (KALKA) للتشويش، ومنظومة رصد وكشف الطائرات دون طيار (ILTER). كما تنظر باكستان بجدية في المشاركة في برنامج إنتاج الدبابة التركية (ألطاي)، في حين تهتم تركيا بشكل أساسي بالتجربة الباكستانية في مجال الصواريخ، خاصة صواريخ الكروز، وتبحث مع إسلام أباد في المشاركة في عدة مصانع باكستانية لإنتاج الذخائر والمتفجرات، مثل مصنع (POF) لإنتاج الذخائر المتوسطة، ومصنع (WAH) لإنتاج الذخائر الصغيرة.

● مباعث التقارب العسكري بين باكستان وتركيا:

مع صعود حزب العدالة والتنمية إلى سدة الحكم في تركيا، بدأ تغير واضح في النظرة الاستراتيجية لتركيا حيال محيطها الإقليمي، حيث باتت تركز على الدول الآسيوية الإسلامية، خاصة باكستان التي يجمعها مع تركيا تضامن تاريخي وثيق في عدة ملفات إقليمية، مثل ملف قبرص، كما يتشارك كلا البلدين في الوقت الحالي نفس الاهتمامات والتوجهات حيال ملفات إقليمية أخرى هامة، مثل ملف أفغانستان، الذي قدم الرئيس التركي هذا الشهر طلبًا إلى برلمانه للسماح بمد تواجد القوات

التركية فيها، مرورًا بملف أذربيجان ودول أوروبا الشرقية التي تحاول تركيا أن تحسن من العلاقات معها من جهة، وأن تحفز باكستان لتقوية علاقاتها أكثر معها، بحيث تتكون فعليًا شراكة استراتيجية بين البلدين، يتم تسويقها على المستوى الإقليمي، بما يعود بالنفع عليهما، خاصة في المجال العسكري، الذي بالنظر إلى التطورات الأخيرة في ملف ناجورنو كاراباخ، سيكون أمام كلا البلدين فرصة ذهبية لتسويق منتجاتهما العسكرية في هذا النطاق الذي وعت كل دولة فيه الدروس الناتجة عن المعارك بين أرمينيا وأذربيجان.

على المستوى الثنائي، ترى أنقرة أن توسيع العلاقات الاستراتيجية والعسكرية مع باكستان، سيساعدها على زيادة نفوذها في آسيا، ويوفر لها أوراق ضغط إضافية تبدو أساسية في هذا التوقيت لسياساتها الخارجية، خاصة مع التوتر في العلاقات مع الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة. لذلك ترى في باكستان التي تعتبر لاعبًا رئيسيًا في أفغانستان، وتحتفظ بعلاقات مهمة مع طهران، الدولة المثالية في آسيا للقيام في هذا الدور. عسكريًا ترى أنقرة بعين فاحصة، التدهور المستمر منذ عقود في العلاقات بين باكستان والهند، وترى في ذلك فرص سانحة لضمان المزيد من المبيعات المضمونة لمنتجاتها العسكرية، مع إمكانيات للتغلب بمساعدة دول مثل باكستان وأوكرانيا وماليزيا على العقوبات الأمريكية والأوروبية، التي أثرت على مسار تصنيعها المحلي لبعض المنظومات القتالية والدفاعية.

على الناحية الأخرى، تريد باكستان التي تعاني من تردي علاقاتها مع واشنطن، تعويض ما تحتاجه من منظومات وأسلحة، عن طريق دول مثل الصين وتركيا، خاصة أن إمكانية نقل تكنولوجيا التصنيع متوفرة في كافة الصفقات الحالية والمستقبلية مع تركيا، وهي تضع نصب أعينها حالة التسلح المتزايد من جانب الهند. ناهيك عن إمكانية تسويق المنتجات الباكستانية العسكرية، خاصة على مستوى الطائرات المقاتلة والصواريخ، سواء إلى تركيا، أو عبرها إلى دول شرق أوروبا. أيضًا اطّلاع باكستان عن قرب على إمكانيات صواريخ الدفاع الجوي الروسية (إس 400)، التي تمتلكها تركيا وتعاقدت عليها الهند، وهو ما يعطي لباكستان فرصة دراسة نقاط قوة وضعف هذه المنظومة.

يُضاف إلى ذلك، الرغبة التركية الواضحة في تكوين ما يشبه نطاقًا آسيويًا للتعاون السياسي والعسكري في آسيا، يضم بجانب أنقرة كلًا من باكستان وأذربيجان، وهذا كان واضحًا بشكل كبير منذ نوفمبر 2017، خلال اجتماع وزراء خارجية الدول الثلاث في العاصمة الأذرية باكو، وهو الاجتماع الذي تم فيه الاتفاق على زيادة حجم التجارة المتبادلة بينهم، والدعم المتبادل في المحافل الدولية، وتكثيف التعاون في المجال الدفاعي والعسكري.

● التحديات التي تواجه العلاقات العسكرية بين إسلام أباد وأنقرة:

علاقات باكستان مع المملكة العربية السعودية على المستوى العسكري، تضررت بفعل التوتر السياسي بينهما، خاصة بعد رفض البرلمان الباكستاني عام 2015 إرسال قوات من الجيش الباكستاني إلى اليمن للمشاركة في عملية (عاصفة الحزم). هذا التوتر تزايد بشكل ملحوظ على خلفية مطالبة باكستان للسعودية باتخاذ موقف أكثر صرامة تجاه سلوك الهند في كشمير، وهو ما دفع الرياض إلى إجبار باكستان على رد مبلغ مليار دولار كان جزءًا من قرض تلقته إسلام أباد من المملكة أواخر عام 2018، بقيمة ثلاثة مليارات ومائتي مليون دولار، لسد العجز في الموازنة العامة الباكستانية.

لمحاولة نزع فتيل هذا التوتر، عكف العديد من قادة الجيش الباكستاني، خلال الأعوام الأخيرة، على ترميم العلاقات بين البلدين، خاصة الجنرال «رحيل شريف»، الذي استقال من منصبه كقائد للجيش الباكستاني، وتولى قيادة التحالف العسكري الإسلامي لمحاربة الإرهاب بقيادة السعودية، ثم خلفه قائد الجيش الباكستاني الحالي الجنرال «قمر جاويد»، الذي خدم أيضًا في المملكة العربية السعودية لمدة ثلاث سنوات، وكان له دور رئيسي في تعزيز الجانبين السياسي والعسكري من العلاقات المشتركة بين الجانبين، عبر

تركيا واستعرض القوة العسكرية عبر دبابة قتال من طراز التاي

سلسلة من الزيارات التي قام بها للمملكة، آخرها كان في أغسطس الماضي، وهي زيارات حاول «جاويد» من خلالها تقديم دفعة للعلاقات العسكرية بين الجانبين، خاصة أن إسلام أباد تحتفظ بما بين 1600 و2600 جندي يتمركزون بشكل دائم في المملكة العربية السعودية، التي ضخت استثمارات كبيرة في برنامج الأسلحة النووية الباكستاني وفي قطاع الدفاع بشكل عام. ويحتفظ كلا الجانبين بتاريخ عريض من التعاون في المجال العسكري، تم تدشينه بشكل كبير من خلال البروتوكول الموقع بينهما عام 1982، والذي بموجبه تمركز نحو خمسة عشر ألف جندي باكستاني في المملكة طيلة فترة ثمانينيات القرن الماضي.

إذن، باكستان رغم تقاربها مع تركيا، ما زالت حريصة -على الأقل في المدى المنظور- على الحفاظ على مستوى متميز من العلاقات العسكرية مع المملكة العربية السعودية، ومع دولة الإمارات العربية المتحدة أيضًا، حيث تزايد مستوى اللقاءات العسكرية المشتركة بين أبوظبي وإسلام أباد، منذ أواخر عام 2019، الذي شهد خلال شهري نوفمبر وديسمبر زيارتين لقائد الجيش الباكستاني ووزيرة الإنتاج الحربي.

لكن لا بد من الإشارة إلى أن الهند تحاول في السياق نفسه أن تلعب على وتر التوترات المكتومة في العلاقات بين الأطراف الثلاثة، وهذا بدا واضحًا من خلال الزيارة اللافتة لقائد الجيش الهندي إلى المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة أوائل ديسمبر 2020.

نستخلص مما سبق، أن الظروف الجيوسياسية المحيطة بكلا البلدين، كانت الدوافع الأهم التي وجهتهما في اتجاه التقارب بين بعضهما بعضًا، على مدار العقود السابقة، رغم اختلاف الظروف الدولية، والتموضعات المحلية والإقليمية لهما خلال الفترات السابقة. تعرضهما على المستوى العسكري للعزلة والعقوبات من جانب الولايات المتحدة، يعتبر هو السبب المباشر لتصاعد العلاقات العسكرية في ما بينهما خلال الفترة الأخيرة، في محاولة لسد الثغرات التي تكونت في بنيتهما الخاصة بالتصنيع العسكري والتسليح، نتيجة لهذه العقوبات والصعوبات الأخرى المرتبطة بها، لكن تبقى توازنات مهمة لا بد من أن تضعها إسلام أباد في اعتبارها، منها علاقاتها العسكرية مع كل من الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية.

www.ecsstudies.com
/ecsstudies

+20226905861
+20226905862
+20226905863

100 شارع المعز لدين الله
مصر الجديدة القاهرة، مصر